



# ما وراء الوعود

التعويضات التحويلية من منظور شامل للنوع الاجتماعي

DEVON GULBRANDSEN

# شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير كجزء من مشروع مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تم تنفيذه من قبل اتحاد يتألف من مركز دراسة العنف والمصالحة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وصندوق إرث العدالة الانتقالية في أفريقيا. يسعى المشروع إلى تسهيل تطبيق سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية من خلال المساعدة التقنية وإنتاج المعرفة والإدارة ودعم المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للناجين والضحايا في هذا البحث الذين وثقوا بنا وشاركوا قصصهم ورؤاهم وتجاربهم. لقد شكلت شجاعتهم وصدقهم وكرمهم كل جزء من هذا البحث، ومن باب الاحترام العميق، يكرم هذا التقرير الضعف والقوة اللذين أظهرهما في كل محادثة. كما نتقدم بالشكر لجميع المشاركين في هذا البحث، من أفراد المجتمع والممارسين وصناع السياسات والشركاء والمدافعين الذين أثري انخراطهم وتأملهم والتزامهم فهمنا لتعقيدات هذا العمل لتعزيز هذه الدراسة. وأخيراً، نشكر شراكتنا المستمرة مع مركز دراسة العنف والمصالحة على تكليفهم بإجراء هذا البحث المهم لإثراء هذا المجال وتوجيه هذا العمل في المستقبل.

إعداد التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC) بين أبريل 2025 وفبراير 2026.

## فريق البحث

ديفون جولبراندسن، باحث رئيسي ومؤلف

أليا جريج، مساعدة باحثة

راكيل يوفي، مساعدة باحثة



CSV  
87 De Korte Street, 8th Floor  
Braamfontein  
Johannesburg, 2001  
South Africa  
Tel: +27 (11) 403 5650  
Email: [info@csv.org.za](mailto:info@csv.org.za)  
[www.csv.org.za](http://www.csv.org.za)

© Centre for the Study of Violence and Reconciliation 2026

Cover photo Eric Soubeyrand De Saint Prix on Unsplash

Designed and typeset by iCube Advertising, Durban, [www.icube.co.za](http://www.icube.co.za)

# 1 الملخص التنفيذي

توفر التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي للممارسين وصناع السياسات فرصة للاعتراف بالإخفاقات والتحيزات المؤسسية، وتقديم الاعتراف والإقرار بالأضرار الخفية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. يحل هذا التقرير برامج التعويضات السابقة والحالية في جنوب إفريقيا ورواندا وغامبيا وكينيا وسيراليون وغينيا لدراسة التقدم المحرز، إن وجد، نحو تحقيق نتائج أكثر إنصافاً بين الجنسين في برامج التعويضات الخاصة بها. والهدف هو تطبيق نتائج هذا التقرير على العمليات المستقبلية والحالية لتطوير نتائج أكثر شمولية وتحولية، لا سيما بالنسبة للناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والمتعلق بالنزاعات. تتعرض النساء والمجتمعات المهمشة لهذه الانتهاكات بشكل غير متناسب، وغالباً ما يتم التقليل من شأنها وتجاهلها في آليات العدالة الانتقالية الرسمية. سيوضح هذا البحث أن التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي توفر فرصة لتصحيح المظالم التي عانت منها النساء في النزاعات وتحت الأنظمة الاستبدادية، فضلاً عن الظروف النظامية التي سهلت تلك المظالم. ويختتم التقرير بتوصيات شاملة وضعها الضحايا والناجون بشأن السياسات والبرامج التي يمكن للدول تبنيها والتي تعزز وتجسد الإدماج بين الجنسين.

# جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي	1
6	المقدمة	2
8	منهجية البحث	3
10	التعويضات من الناحية النظرية والتطبيقية	4
14	التعويضات القائمة على النوع الاجتماعي	5
14	الفجوات بين الجنسين في أدبيات العدالة الانتقالي	5.1
18	تطبيق منظور شامل للنوع الاجتماعي في مجال التعويضات	5.2
26	التعويضات حتى تاريخه: نظرة عامة مقارنة	6
28	التعويضات التحويلية: توصيات من الناجين والضحايا	7
30	دروس من غامبيا	7.1
32	ضمان المشاركة الفعالة	7.2
33	الاعتراف بالأذى والصدمة	7.3
34	إحياء الذكرى والتعويضات الرمزية	7.4
36	الدعم الاقتصادي والمعيشي	7.5
37	الإصلاحات الهيكلية	7.6
38	الخاتمة	8
40	الملحق 1 - جنوب أفريقيا	
41	الملحق 2 - غامبيا	
42	الملحق 3 - رواندا	
43	الملحق 4 - كينيا	
44	الملحق 5 - سيراليون	
45	الملحق 6 - غينيا	
46	المصادر	

يمكن أن يكون  
للتعويضات،  
عندما تتم بشكل  
مدروس وهادف،  
تأثير تحويلي على  
حياة الضحايا  
وكذلك على هياكل  
السلطة التي  
تنتج علاقات غير  
متكافئة وتعزز  
تهميش الأشخاص  
الضعفاء.

يمكن أن يكون للتعويضات، عندما تتم بشكل مدروس وهادف، تأثير تحويلي على حياة الضحايا وكذلك على هياكل السلطة التي تنتج علاقات غير متكافئة وتعزز تهميش الأشخاص الضعفاء. كما سيوضح هذا البحث، عندما تتفصل التعويضات عن الواقع المعيش للناجين والضحايا، فإنها تظل سطحية وجوفاء. لكن عندما يتم ابتكارها بشكل مشترك ووضعها في سياقها لتمكين الناجين، فإنها تسهل بيئة مواتية للشفاء والإصلاح والتحول. يفهم هذا التقرير التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي على أنها سياسات وبرامج تستجيب للأضرار القائمة على النوع الاجتماعي، وتضمن الإنصاف لجميع الناجين بغض النظر عن النوع الاجتماعي، وتعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تنتج نتائج غير متكافئة لأولئك الذين لديهم هويات جنسية مختلفة. وبالتالي، فإن اتباع نهج شامل للنوع الاجتماعي يوسع نطاق وتصميم التعويضات من خلال ترسيخ التدخلات في التجارب المعيشية للضحايا، والوعي بأوجه عدم المساواة الهيكلية،

والتصميم من خلال عمليات شاملة وتشاركية. إن إدراج النوع الاجتماعي هنا لا يعني تجاهل النوع الاجتماعي، حيث لا يكون النوع الاجتماعي عاملاً في تصميم التعويضات. بل هو إقرار بأن الأضرار والانتهاكات تُعاش بشكل فريد بين الجنسين، وتقدم سبل الانتصاف والتعويض عن تلك الأضرار وفقاً لذلك. يجب إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في مبادرات التعويض الشاملة التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساءلة والشفاء للضحايا والناجين. إذا تم تنفيذ التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي على نطاق واسع من قبل الجهات المسؤولة، فإنها تمثل استثماراً في الأفراد والمجتمعات والتزاماً دائماً بعدم التكرار والإصلاح.

توضح الأقسام التالية منهجية البحث لهذا التقرير قبل الخوض في مراجعة شاملة للأدبيات التي تحدد الثغرات الموجودة في أدبيات التعويضات. وسيتبع ذلك تحليل متعمق للفرص التي توفرها التعويضات الشاملة للجنسين في هذا المجال، بدعم من البحث الأصلي الذي أجري لهذا التقرير. ثم سيتناول التقرير تحليلاً مقارناً لبرامج التعويضات السابقة والحالية في جنوب إفريقيا ورواندا وغامبيا وكينيا وسيراليون وغينيا، والذي يبحث في التقدم المحرز، إن وجد، نحو تحقيق نتائج أكثر إنصافاً بين الجنسين في برامج التعويضات الخاصة بهم. وأخيراً، سيختتم التقرير بتوصيات شاملة للسياسات والبرامج التي يمكن للدول اعتمادها لتعزيز ودمج الإدماج بين الجنسين. يأمل هذا البحث أن يستفيد الممارسون وصناع السياسات من النتائج الموضحة هنا لتصميم وتنفيذ وتكييف التوصيات الواردة في هذا التقرير لتناسب احتياجات وأولويات الضحايا والناجين في سياقهم.

## 2 المقدمة

في نوفمبر 2023، بدأ الناجون من نظام الفصل العنصري وأعضاء مجموعة دعم خولوماني<sup>1</sup> اعتصاماً دائماً أمام المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا مطالبين الحكومة بالوفاء بالتزامها الذي تم تجاهله لفترة طويلة فيما يتعلق بالتعويضات. توفي ثلاثة متظاهرين منذ بدء اعتصامهم. وتُعد هذه الاحتجاجات، التي تقودها النساء في الغالب، دليلاً على شجاعة الناجيات وصمودهن. بالنسبة لهم، هذا ليس مجرد احتجاج، بل هو استمرار للنضال الذي لم يكتمل من أجل التعافي من نظام الفصل العنصري. وكما قال أحد المتظاهرين: **"لسنا هنا من أجل المال، نحن هنا لنرى، لنُعترف بنا، لنشعر بإنسانيتنا مرة أخرى"**. إن استمرار وجودهم يسلط الضوء على الواقع المعيشي للناجين في جنوب إفريقيا ويتناقض بشكل صارخ مع التحول الذي تم الاحتفال به في جنوب إفريقيا. وقال متظاهر آخر من خولوماني: **"نتعرض للاضطهاد مجدداً كل يوم يتم تجاهلنا فيه"**. لقد مر أكثر من 20 عاماً منذ أن قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا توصياتها للجمهور، ولا تزال التعويضات بعيدة المنال وغير محققة بالنسبة للكثيرين في جنوب إفريقيا.

لقد مر أكثر من 20 عاماً منذ أن قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا توصياتها للجمهور، ولا تزال التعويضات بعيدة المنال وغير محققة بالنسبة للكثيرين في جنوب إفريقيا.

يمثل احتجاج خولوماني رمزية مؤثرة للضحايا والناجين في جميع أنحاء أفريقيا الذين يتم الاعتراف بهم من حيث المبدأ، ولكن يتم تجاهلهم في الممارسة العملية. على الرغم من توثيق الانتهاكات ضد الضحايا في لجان الحقيقة أو المحاكم، فإن التعويضات الموعودة، سواء كانت مادية أو رمزية، لم تتحقق على نطاق واسع. التعويضات ليست صدقة أو شفقة، بل هي واجبات العدالة تجاه الضحايا. بدون تعويض، لا تكتمل العدالة.

تم تجميع البحث التالي لفحص ودراسة برامج التعويضات الحالية وآليات تقديمها. والهدف هو تطبيق النتائج على العمليات المستقبلية والحالية لتطوير نتائج أكثر شمولية وتحويلية، لا سيما بالنسبة للناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والمتعلق بالنزاعات. تتعرض النساء والمجتمعات المهمشة لهذه الانتهاكات بشكل غير متناسب، وغالباً ما يتم التقليل من شأنها وتجاهلها. تُعدّ التعويضات فرصة لتصحيح المظالم التي عانت منها النساء في النزاعات وتحت الأنظمة الاستبدادية، فضلاً عن الظروف النظامية التي سهّلت حدوث تلك المظالم. يستند هذا البحث إلى الأدبيات الموجودة حول التعويضات والتي تدرس التوتر بين العدالة العقابية والعدالة التحويلية، وكذلك بين التعويض الفردي والإصلاح المجتمعي. يحاول هذا التقرير توضيح كيف تبدو النظرة الشاملة للجنس والتعويضات الشاملة للجنس في الممارسة العملية.

1 خولوماني Khulumani هي منظمة مجتمع مدني قائمة على العضوية في جنوب إفريقيا، تقوم بحملات من أجل الحقيقة والشفاء والإنصاف لأولئك الذين تضرروا من خلال تاريخنا العنصري، ومن أجل تقدم النضال المستمر من أجل إنشاء مجتمع ديمقراطي وغير عنصري وعادل. ال تأسست مجموعة خولوماني للدعم في الأصل عام 1995 من قبل مجموعة من الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الفصل العنصري، وذلك لتقديم الدعم والمساعدة للأشخاص الذين يدلون بشهادتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا. المصدر: <https://khulumani.net/about-us>

شارك أكثر من  
165 شخصاً في  
هذا البحث، وشكل  
الضحايا والناجون  
76٪ من عينة  
البحث.

التي تمنح هذا التقرير نظرة ثاقبة وغنية وغير منقحة حول الإمكانيات التحويلية للتعويضات. يمثل المشاركون مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من كل دولة. تم تصنيف كل مشارك بناءً على خبرته ذات الصلة بعمليات التعويضات، وتم تصنيفه وفقاً للأوصاف التالية: المنظمات الدينية، وممثلو لجنة العدالة الانتقالية، ومتلقي التعويضات، وشبكات النساء، وشبكات الضحايا/الناجين، وأصحاب المصلحة الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، و/أو المنظمات الدولية. شملت المقابلات مشاركين من جميع البلدان التي شملتها الدراسة وأنواع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، اقتصرتم مجموعات التركيز على المشاركين من جنوب إفريقيا وغامبيا ورواندا بسبب قيود التمويل التي حدثت من إجراء مناقشات مجموعات التركيز في بلدان إضافية. أجريت جميع مناقشات مجموعات التركيز بشكل مباشر، وأعطت الأولوية للاجتماع مع الناجين والضحايا بالإضافة إلى الشبكات المجتمعية العاملة في مجال الإدماج الجنساني.

تم استخدام جدول مقابلات موحد ومنظم لجميع المقابلات. كان الاختلاف الوحيد في الأسئلة هو إضافة سؤالين خاصين بكل دولة وتكثيف الأسئلة بسبب ضيق الوقت. في حالات مختارة، تمت الإجابة على أسئلة المقابلة عبر ردود

مكتوبة لزيادة قدرة المشاركين على المساهمة في التقرير. استخدمت جميع المقابلات وأساليب جمع البيانات نهجاً مراعيًا للصدمة النفسية ومراعيًا للنوع الاجتماعي، واتخذت تدابير لحماية هويات المشاركين لضمان سلامة ورفاهية جميع أصحاب المصلحة الذين ساهموا في هذا التقرير. أوضح الباحثون أن المشاركين في المقابلات ومجموعات التركيز لم يكن عليهم الإجابة على أي أسئلة شعروا بعدم الارتياح لها أو التي كانت تثير مشاعر سلبية لديهم، وأنه بإمكانهم تخطي أي سؤال يرغبون فيه دون أن يؤثر ذلك على مشاركتهم العامة في البحث. خلال مجموعات التركيز، أوضح الباحثون أنه يمكن إيقاف الجلسة مؤقتاً في أي وقت، وقدموا لهم فحوصات منتظمة، وأنه يمكننا إحالتهم إلى دعم الصحة العقلية إذا احتاجوا إليه.

تضمنت القيود الرئيسية التي واجهت عملية جمع البيانات قيود الموارد والعوائق التي تحول دون قدرة المشاركين على التحدث بحرية، أو المشاركة على الإطلاق. أدى التمويل المحدود إلى تقييد قدرة الباحثين على إجراء المزيد من مناقشات مجموعات التركيز الشخصية وتوفير المزيد من الموظفين لتحليل وتجميع بيانات البحث. في تونس والمغرب، ذكر أولئك الذين تم الاتصال بهم لإجراء مقابلات أن المراقبة السياسية القمعية والمواقف العدائية تجاه العدالة الانتقالية في بلدانهم جعلت من الصعب عليهم المشاركة في المقابلات. ونظراً لهذه المخاوف الأمنية، لم يكن من الممكن إجراء البحث في تونس والمغرب كما كان مخططاً له في الأصل. وبالمثل، في كينيا، يجب على الباحثين الدوليين أولاً الحصول على تصريح من الحكومة لإجراء البحوث. لسوء الحظ، وبسبب ضيق الوقت، لم يتمكن الباحثون من الحصول على مثل هذا التصريح، ونتيجة لذلك كانت مشاركة المشاركين الكينيين أقل من مشاركة الدول الأخرى التي شملتها الدراسة.

## 3 منهجية البحث

يستكشف هذا التقرير كيف أن التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي لديها القدرة على معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأضرار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز الثقة والمصالحة في المجتمعات التي تتعافى من الصراع. لتحليل فعالية وأوجه القصور في التعويضات في هذا السياق، يستخدم هذا التقرير مراجعة الأدبيات والمقابلات ومجموعات التركيز لالتقاط وجهات النظر الأكاديمية والمهنية والشخصية حول عمليات التعويضات وآثارها. تم جمع البيانات من خبراء دوليين في مجال العدالة الانتقالية وعمليات التعويضات باستخدام دراسات حالة خاصة بكل بلد. ركزت السياقات المستخدمة كدراسات حالة لهذا التقرير على البلدان الأفريقية وتم اختيارها بناءً على عمليات العدالة الانتقالية السابقة في كل منها. الدول المشمولة في هذه الدراسة هي: جنوب أفريقيا (الملحق 1)، غامبيا (الملحق 2)، رواندا (الملحق 3)، كينيا (الملحق 4)، سيراليون (الملحق 5)، وغينيا (الملحق 6).

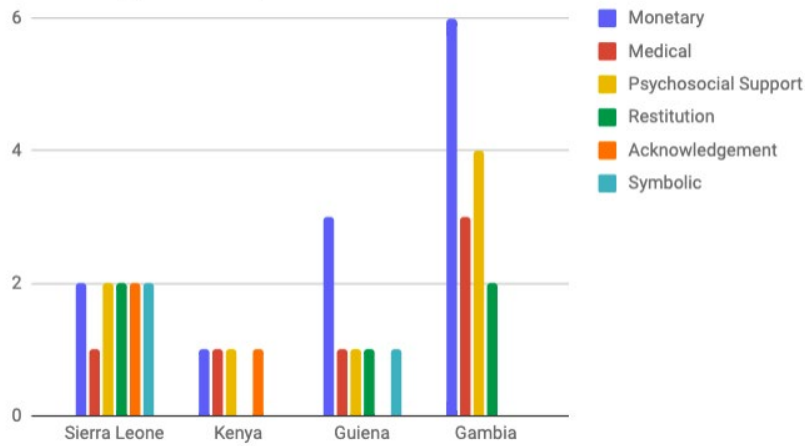
يستعرض هذا البحث الأدبي الأطر النظرية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتعويضات، ويحدد تدابير التعويضات المحددة (مثل رد الحقوق، والتعويض، والوصول إلى العدالة، وإعادة التأهيل، والتوعية، والاعتراف، وما إلى ذلك)، ويستكشف كيف يؤثر النهج المراعي للجنس على المجتمعات. كما بحث هذا البحث كيف يمكن للتعويضات أن تعالج الحواجز بين الجنسين في المجتمع مثل القيود المفروضة على تنقل المرأة وتعليمها وريادة الأعمال وغير ذلك. وأخيراً، قدمت مراجعة الأدبيات معلومات أساسية ذات صلة حول المناهج السابقة والحالية للتعويضات في البلدان المستخدمة كدراسات حالة لهذا التقرير.

**لقد اتخذ هذا التقرير وباحثوه خياراً متعمداً بأن يكون محتوى هذا التقرير مستنيراً من قبل الناجين والضحايا. إن مساهماتهم ورؤاهم هي التي تمنح هذا التقرير نظرة ثاقبة وغنية وغير منقحة حول الإمكانيات التحويلية للتعويضات.**

تشمل الأساليب الأساسية لجمع البيانات المستخدمة في هذا التقرير المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز التي أجريت شخصياً وعبر الإنترنت. شارك أكثر من 165 شخصاً في هذا البحث، وشكل الضحايا والناجون 76٪ من عينة البحث. لقد اتخذ هذا التقرير وباحثوه خياراً متعمداً بأن يكون محتوى هذا التقرير مستنيراً من قبل الناجين والضحايا. إن مساهماتهم ورؤاهم هي

انطلاقاً من الإطار الدولي، تعمل سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي على توسيع مفهوم التعويضات من خلال التأكيد على الحاجة إلى العدالة التعويضية كعملية مادية واجتماعية تهدف إلى استعادة الكرامة ودعم التعافي للأفراد والمجتمعات المتضررة من الصراع والقمع.<sup>1</sup> بالإضافة إلى أشكال التعويضات التي حددتها الأمم المتحدة، تسلط السياسة الضوء على أهمية عمليات الشفاء، مع الاعتراف بأن التعافي من العنف ينطوي على معالجة الأضرار الجسدية والنفسية والعاطفية والأخلاقية. كما يؤكد على إعادة التأهيل من خلال خدمات خاصة بالضحايا، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي، وخاصة للنساء والأطفال.<sup>2</sup> تعمل هذه السياسة على تعميق فرص التعويض من خلال إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية، واستعادة الأراضي المشتركة، ودعم سبل العيش في المجتمعات المتضررة. والأهم من ذلك، أن السياسة تؤكد على ضرورة أن تكون برامج التعويضات تحويلية وتشاركية وعادلة، وأن تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية وتضمن استجابة التعويضات للاحتياجات المتنوعة لضحايا والمجتمعات المتضررة.<sup>3</sup>

Chart 1: Types of Reparations Provided



خلال هذا البحث، عندما طُلب من المشاركين وصف التعويضات التي تم تقديمها أو إتاحتها في كل سياق، ذكروا التعويض وإعادة التأهيل والاسترداد باعتبارها الأكثر شيوعاً (الرسم البياني 1). ومع ذلك، عندما سُئلوا عن معنى التعويضات بالنسبة لهم، اتفقوا بالإجماع على أن التقييم الحقيقي لفعالية التعويضات وتأثيرها هو قياس مدى رضا الضحية الشخصي عن التعويضات المقدمة وما إذا كانت تلبي احتياجاتهم بالفعل أم لا. كما قالت إيدا بيرسون، المستشارة الخاصة لشؤون العدالة الانتقالية في وزارة العدل الغامبية، في مقابلتنا معها:

“أعلم أن هناك تعريفاً نموذجياً للتعويضات، ولكن بناءً على عملي في غامبيا، أعتقد أن أحد المكونات الرئيسية هو إرضاء الفرد الذي تضرر.” نعم، يتعلق الأمر بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أفعال ترعاها الدولة، ولكن الأمر يتجاوز ذلك، فهو يتعلق بمحاولة الاستجابة بشكل هادف لاحتياجات الفرد، واحتياجاته الجسدية والعاطفية

والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وبالطبع، يشمل التعريف القياسي أشكال التعويض المعترف بها: التعويض، ورد الحقوق، وإعادة التأهيل، وما إلى ذلك. لكن في نهاية المطاف، ينبغي أن تتخذ التعويضات نهجاً شاملاً، لا يسعى فقط إلى إصلاح الضرر، بل إلى

1 الاتحاد الأفريقي سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2019 - [https://au.int/sites/default/files/docu-2019-ments/36541-doc-au\\_tj\\_policy\\_eng\\_web.pdf](https://au.int/sites/default/files/docu-2019-ments/36541-doc-au_tj_policy_eng_web.pdf) الصفحات 13-14  
2 المرجع نفسه، الصفحة 13  
3 المرجع نفسه، الصفحات 13، 14

## 4 التعويضات من الناحية النظرية والتطبيقية

تعتبر التعويضات على نطاق واسع الأداة الأكثر تركيزاً على الضحايا في العدالة الانتقالية. إن هدفهم يتجاوز مجرد معالجة الانتهاكات الفردية ليشمل الاعتراف بالضرر، واستعادة الكرامة، وإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراع أو الحكم الاستبدادي. ومع ذلك، فإن التعويضات التقليدية، كما هو محدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) والمبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والتعويض، غالباً ما يتم تصورهما من الناحية القانونية وتحدد عدة أشكال من التعويض المصممة لتوفير الإنصاف بما في ذلك رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والإرضاء وضمائم عدم التكرار.<sup>1</sup> تهدف عملية التعويض إلى إعادة الضحايا إلى الوضع الأصلي الذي كان قائماً قبل وقوع الانتهاك، بما في ذلك استعادة الحرية أو العمل أو الممتلكات أو مكان الإقامة.<sup>2</sup> يوفر التعويض جبراً مالياً للأضرار التي يمكن تقييمها اقتصادياً مثل فقدان الأرباح أو الأضرار التي تلحق بالممتلكات أو الفرص الضائعة، فضلاً عن الأضرار المعنوية.<sup>3</sup> تشمل إعادة التأهيل الحصول على الرعاية الطبية والنفسية والخدمات القانونية أو الاجتماعية التي تدعم التعافي.<sup>4</sup> يشمل الرضا مجموعة من التدابير الرمزية والإصلاحية، بما في ذلك مبادرات البحث عن الحقيقة، والبحث عن المخنئين، والاعتذارات العلنية، وإحياء الذكرى، وتدابير المساءلة القضائية أو الإدارية.<sup>5</sup> الهدف النهائي هو توفير التعويض المادي والرمزي، مهما كان غير كامل، لضحايا العنف والناجين منه.<sup>6</sup>

على الرغم من كونها المعيار العالمي، إلا أن هذه الأطر تعاني من قيود شديدة عند تطبيقها. إن التركيز على إعادة الضحايا إلى حالتهم الأصلية قبل وقوع الانتهاك يتجاهل الطبيعة المنهجية للانتهاكات. في حالات مثل جنوب أفريقيا ورواندا حيث تم تقنين التمييز والتهميش في القانون، فإن الدولة التي تسبق الانتهاك تعرض الضحايا للخطر. عندما تركز التعويضات فقط على إعادة الضحايا إلى "حالتهم الأصلية"، فإنها تخلق نقطة عمياء تتجاهل الحاجة إلى تصحيح الهياكل والقوانين والأنظمة التي سهّلت البيئة لحدوث الانتهاكات في المقام الأول.

1 مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تعويضات مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق

الإنسان، <https://www.ohchr.org/en/transitional-justice/reparations>

2 المرجع نفسه

3 المرجع نفسه

4 المرجع نفسه

5 المرجع نفسه

6 فيرنانديز فيلوسو، جيسكا. (2025) من الإدراك إلى التحول: تعزيز التعويضات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التقاطع بين التحرر من الاستعمار في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان <https://nva.sikt.no/registration/0198f4575b58-46533f3e-0745-46c8-9a26-ff919d6b2cea>

يجب على الممارسين والمسؤولين أن يدركوا أن الضحايا يعانون من صدمة وحزن شديدين نتيجة للانتهاكات التي تعرضوا لها، وعندما تقدم المؤسسات وعوداً ولا تفي بها، فإن ذلك يعزز مشاعر العزلة وانعدام الثقة التي يشعر بها الضحايا.

ومن الانتقادات الرئيسية الأخرى لبرامج التعويضات الحالية التي تم التوصل إليها خلال هذا البحث الفجوة الكبيرة بين ما تم وعد به وما تم تقديمه. في جميع دراسات الحالة، كان هناك نمط مستمر من الاعتراف دون اتخاذ إجراء، وعلى الرغم من التعرف على العديد من الضحايا أو مشاركتهم في لجان الحقيقة، إلا أن ذلك أعقبه إهمال. غالباً ما تشير الحكومات إلى وجود عوائق لوجستية ومالية وسياسية وإدارية تمنع برامج التعويضات من المضي قدماً. في حين أن هذا البحث لا ينفي أو يقلل من شأن حقيقة أن هذه قيود حقيقية تواجه برامج التعويضات، لا سيما في سياقات ما بعد النزاع حيث توجد احتياجات متنافسة لإعادة البناء والتنمية، فإن الواقع هو أن الناجين غالباً ما ينظرون إلى هذا على أنه خيانة ثانية. وعلق أحد الناجين من غامبيا قائلاً: "قالوا لنا أن ننتظر، وأن التعويضات قادمة". ما زلنا ننتظر، ومعاناتنا لم تتوقف. يرى الناجون أن عدم تنفيذ التعويضات هو بمثابة تجاهل الحكومة لاحتياجاتهم.

يجب على الممارسين والمسؤولين أن يدركوا أن الضحايا يعانون من صدمة وحزن شديدين نتيجة للانتهاكات التي تعرضوا لها، وعندما تقدم المؤسسات وعوداً ولا تفي بها، فإن ذلك يعزز مشاعر العزلة وانعدام الثقة التي يشعر بها الضحايا. وأشارت إحدى الناجيات في مجموعتنا النقاشية في جنوب إفريقيا إلى أن "نظام الفصل العنصري ربما انتهك حقوقنا، لكن حكومتنا الحالية خذلتنا أكثر من ذلك"، وتابعت قائلة: "نحن نريد فقط ما وعدنا به في لجنة الحقيقة والمصالحة". عندما لا يتم الوفاء بالتعويضات، كما هو الحال في جميع دراسات الحالة التي تم فحصها في هذا البحث، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة ومصداقية الجهود المبذولة لإصلاح الوضع، لا سيما عندما تكون هناك فجوة تمتد لعقود بين الانتهاك وتقديم التعويض

أحد المتغيرات التي لا تحظى بتمثيل كافٍ في أدبيات وأبحاث التعويضات هو تأثير الصدمة، وتحديدًا كيف تمنع الصدمة الناجين من التقدم والثقة في المؤسسات المكلفة بتوزيع التعويضات. في حالات مثل جنوب إفريقيا حيث ينتظر الناجون أكثر من 20 عاماً للحصول على التعويضات، فإن صدمتهم متجذرة في أكثر من مجرد أحداث وقعت خلال فترة الفصل العنصري. والآن، يتفاقم الوضع بسبب ما حدث في العقود الماضية نتيجة لنقص الدعم من الدولة التي ظلمتهم في المقام الأول. وبالتالي، فإن أحد القيود الرئيسية للعديد من برامج ولجان التعويضات التي تمت دراستها في هذا البحث هو جدولها الزمني. غالباً ما يتم تشكيل لجان التعويضات بعد بضع سنوات فقط من الانتهاء من آليات العدالة الانتقالية الأخرى، مثل لجان الحقيقة. وهذا يحد بشدة من الضحايا والناجين الذين يمكن تمثيلهم في هذه اللجان، وبالتالي يحد من أولئك الذين يمكنهم المطالبة بالمزايا.

لا تحدث الصدمة النفسية ضمن إطار زمني خطي ومنظم. يستغرق الأمر سنوات، بل عقوداً، حتى يتمكن الضحايا والناجون من استيعاب ما حدث لهم، إن استطاعوا ذلك أصلاً. على الرغم من أن اللجان لا يمكنها بالطبع أن تظل مفتوحة إلى أجل غير مسمى بسبب قيود التمويل والموارد، إلا أنها غالباً ما تمتلك سجلات غير مكتملة عن هوية الضحايا وما هي احتياجاتهم. سيتم استكشاف دمج نهج مراعي للصدمات بشكل أكبر في قسم "الاعتراف". سيعمل القسم التالي على تعميق فهمنا لممارسة التعويضات من خلال استكشاف الثغرات والفرص التي توفرها العدسة الشاملة للجنس.

## إحداث تغيير جذري، وشفاء، وإرضاء الفرد الذي عانى بشكل حقيقي.

في كل مقابلة أجريت تقريباً لهذا البحث، أقرّ المشاركون بأنه لا يمكن أبداً إصلاح الأضرار التي تعرضوا لها بشكل كامل. استخدم أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة تشبيهاً بالزجاج المكسور لوصف عملية الإصلاح، بقوله "على الرغم من أنه قد يكون بإمكانك إعادة تجميع بعض القطع معاً، إلا أنك ستظل ترى أنها كانت مكسورة في البداية". من الصعب للغاية قياس مدى رضا الضحايا، ويمكن أن يتغير ذلك بمرور الوقت. ومع ذلك، إذا كان الغرض الأساسي من التعويضات هو ضمان شعور الضحايا بالإصلاح والاعتراف والرضا عن سبل الانتصاف المقدمة لهم، فإن الممارسين والمسؤولين بحاجة إلى إعادة النظر في التعويضات المطروحة.

**في كثير من الأحيان، يقع تصميم وتوصيات التعويضات المناسبة في فخ محاكاة ما تم القيام به في سياقات أخرى. تعتمد التعويضات الفعالة على سياق محدد من أجل التقييم الأمثل للجريمة أو الانتهاك وما هو مطلوب لإصلاحه.**

في كثير من الأحيان، يقع تصميم وتوصيات التعويضات المناسبة في فخ محاكاة ما تم القيام به في سياقات أخرى. تعتمد التعويضات الفعالة على سياق محدد من أجل التقييم الأمثل للجريمة أو الانتهاك وما هو مطلوب لإصلاحه. في جميع السياقات التي تمت ملاحظتها في هذه الدراسة، كانت هيمنة التعويضات النقدية والمالية عند مناقشة التعويضات طاغية. عندما سُئل المشاركون عما يتبادر إلى أذهانهم عند التفكير في التعويضات، ذكر أكثر من نصفهم التعويض المالي. في غامبيا، لاحظ أحد الممارسين أن "التعويض المالي والتعويضات يستخدمان بشكل متبادل".

ومع ذلك، أعربت غالبية الناجين في جميع أنحاء البحث عن أن التعويضات التي تركز فقط على التعويض المالي غير مكتملة. في حين أقر الكثيرون بأن المدفوعات النقدية هي شكل ملموس من أشكال الاعتراف من الدولة، كما عبّر أحد الناجين في غامبيا، "المال ليس كافياً، ولن يصلح الضرر أبداً". وفي جنوب أفريقيا، أكد المشاركون على عدم كفاية التعويضات التي اقترحتها لجنة الحقيقة والمصالحة. وُصفت المدفوعات لمرة واحدة بأنها "مهينة وغير كافية" في مواجهة عقود من الصدمات والأمراض المزمنة والفقر. وعند سؤالهم عن تجاربهم مع التعويضات، ردد آخرون أنها سطحية ومادية، مما يؤكد الحاجة إلى شيء أعمق. تؤكد هذه التأملات على فكرة أن محاولات التعويض من خلال الوسائل النقدية البحتة تبدو وكأنها محاولات مادية وإجرائية من جانب الدولة للانتصاف.

يرى الناجون الذين شاركوا في هذا البحث أن التعويضات هي مسعى شخصي ومجتمعي على حد سواء. في غامبيا، وصف الناجون التعويضات بأنها "شفاء وإصلاح ما جرحني كشخص" وأنها شيء "يسمح لنا بالنهوض والتعافي". وربط آخرون التعويضات باستعادة الانتماء الاجتماعي، لا سيما عند الإشارة إلى الوصمة المحيطة بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، حيث أشارت إحدى الناجيات إلى ما يلي: "أن تكون مهمشاً أمرٌ، ولكن إذا كنت ضحية، فأنت لم تعد جزءاً من مجتمعك". عندما ننظر إلى التعويضات من خلال عدسة الاعتراف وإعادة الإدماج والإصلاح، فإن التعويض النقدي لا يفي بتوقعات الناجين. في جميع مجموعات النقاش، تحدث الناجون عن الحاجة إلى الاعتراف بهم وعن "حاجتهم إلى إصلاح أنفسهم من الداخل والخارج".

وقد تم الطعن بشكل جذري في هذا الإطار من قبل خبراء القانون النسويين ومنظمات حقوق الإنسان.<sup>1</sup> إن القضية الأساسية التي تكمن في صميم النقاش هي السؤال التالي: ما الذي يشكل "إصلاح" الضرر القائم على النوع الاجتماعي؟ تاريخياً، اتبعت التعويضات مفهوماً إصلاحياً متجذراً في قانون المسؤولية التقصيرية: حيث يتم إعادة الضحية إلى الوضع الذي كانت ستكون عليه لو لم يحدث الخرق. كما ذكر في القسم السابق، فإن عملية التفكير هذه تفشل عندما يكون الظلم ناتجاً عن ظلم منهجي. في مثل هذه الحالات، قد يؤدي استعادة الحالة السابقة إلى حدوث ضرر بدلاً من الإصلاح.

**في حكم عام ١٩٩١، قررت المحكمة أن الاغتصاب والعنف الجنسي يمكن أن يشكلوا أعمال إبادة جماعية عندما يتم ارتكابهما بقصد تدمير مجموعة محمية، مع الاعتراف بأن هذا العنف يمكن أن يكون أداة للإبادة الجماعية وليس مجرد نتاج ثانوي للصراع.**

ومن الأمثلة البارزة التي تعزز الاعتراف بالأضرار القائمة على النوع الاجتماعي في القانون الدولي القضية التاريخية المدعي العام ضد جان بول أكايسو التي تم الترافع فيها أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. في حكم عام 1998، قررت المحكمة أن الاغتصاب والعنف الجنسي يمكن أن يشكلوا أعمال إبادة جماعية عندما يتم ارتكابهما بقصد تدمير مجموعة محمية، مع الاعتراف بأن هذا العنف يمكن أن يكون أداة للإبادة الجماعية وليس مجرد نتاج ثانوي للصراع.<sup>2</sup> شكل القرار نقطة تحول في القانون الجنائي الدولي، وأدرج رسمياً الأضرار القائمة على النوع الاجتماعي في التفسيرات القانونية لجرائم الفظائع.<sup>3</sup> وشهد تطور قانوني هام آخر محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين حبري أمام الدوائر الأفريقية الاستثنائية في السنغال. في عام 2016 أدانت المحكمة هبري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتعذيب، بما في ذلك أعمال اغتصاب واستعباد جنسي ارتكبت خلال فترة حكمه من 1982 إلى 1990، وأمرت بدفع تعويضات لآلاف الضحايا.<sup>4</sup> وقد ساهمت هذه القضايا مجتمعة في ترسيخ الاعتراف القانوني بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتبارهما جرائم دولية خطيرة، وساهمت في تطوير الأطر القانونية والسياساتية التي تدعم العدالة والتعويضات المراعية للنوع الاجتماعي.

على الرغم من التقدم القانوني، فإن آليات التعويض غالباً ما تقصر في توفير تعويض عادل للضحايا من النساء. حتى في الحالات التي يتم فيها الاعتراف بالعنف الجنسي في لجان الحقيقة أو الأنظمة القضائية، فإن التعويضات عادة لا تتحقق أو يتم تقديمها بطرق تتجاهل العقبات التي تحول دون الوصول إليها.<sup>5</sup> في سيراليون على سبيل المثال، "سيراليون بلد أثرت فيه الحرب على ما يقرب من 95% من السكان." في الواقع، كثيراً ما نقول إن كل من عاش

1 (Aoláin, F.N., O'Rourke, C. and Swaine, A., (2015

الممارسة. مجلة هارفارد لحقوق الإنسان، 28، ص 97-146

2 المدعي العام ضد أكايسو، الحكم، 2 سبتمبر/أيلول 1998، الفقرة 731، 732

[https://hrlibrary.umn.edu/instatee/ICTR/AKAYESU\\_ICTR-96-4/Judgment\\_ICTR-96-4-T.html](https://hrlibrary.umn.edu/instatee/ICTR/AKAYESU_ICTR-96-4/Judgment_ICTR-96-4-T.html)

3 قاعدة بيانات الجرائم الدولية. المدعي العام ضد أكايسو، ملخص. <https://www.internationalcrimesdatabase.org/Case/50/Akayesu>

4 منظمة العفو الدولية. حكم حسين حبري: قرار تاريخي يحقق العدالة لعشرات الآلاف من الضحايا. 30 مايو 2016، <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2016/05/hissene-habre-verdict-landmark-decision-brings-justice-for-tens-of-thousands-of-victims>

5 (Mazurana, D., Atim, T., Brunet, A. and Kezie-Nwoha, H. (2013

حقوق النساء والفتيات في شمال أوغندا الكبرى. (Isis-WICCE and Tufts University; Guillerot, J. (2006

والتعويضات في بيرو: فرصة ضائعة. (In Rubio-Marín, R. (ed

What Happened to the Women? مجلس البحوث الاجتماعية

والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

## 5 التعويضات القائمة على النوع الاجتماعي

### الفجوات بين الجنسين في أدبيات العدالة الانتقالية

لطالما انتقد الباحثون في مجال النسوية والعدالة الجندرية الثغرات والقصور في المناهج المحايدة جندياً في مجال التعويضات. في العديد من السياقات الانتقالية، أصبحت تجارب النساء في الصراع والعنف الاستبدادي غير مرئية أو ثانوية مقارنة بالأضرار "العامة" التي تؤثر في المقام الأول على الرجال. بينما يُنظر إلى الرجال عادةً على أنهم فاعلون سياسيون وضحايا للسجن أو الإعدام، فإن معاناة النساء، وخاصة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، غالباً ما تُعتبر عرضية أو خاصة<sup>1</sup>. إن إهمال تصحيح هذه المظالم يعزز التسلسلات الهرمية القائمة على النوع الاجتماعي ويرسخ أنماط التهميش. كما أوضحت مقابلتنا مع إميلي كيني، أخصائية سياسات سيادة القانون والعدالة الانتقالية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

“غالباً ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على النوع الاجتماعي منتشرة لدرجة أنها تصبح غير مرئية.” فعلى سبيل المثال، يُعد عدم حصول الفتيات على التعليم أمراً شائعاً جداً في أجزاء كثيرة من العالم لدرجة أنه لا يُسجل حتى على أنه انتهاك للحقوق. يُنظر إليها ببساطة على أنها الوضع الطبيعي. هناك عى جماعي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على النوع الاجتماعي تحديداً لأنها منتشرة على نطاق واسع.

كما هو محدد في المبادئ والتوجيهات الأساسية لعام 2005 بشأن الحق في الانتصاف والتعويضات، فإن أنظمة التعويضات القياسية تغطي رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والإرضاء، وضمانات عدم التكرار. تاريخياً، كانت هذه الفئات تُفهم دون اعتبار للنوع الاجتماعي، على افتراض وجود حالة ضحية عامة مشتركة، مع تجاهل التجارب والالتزامات الخاصة بكل جنس.<sup>2</sup>

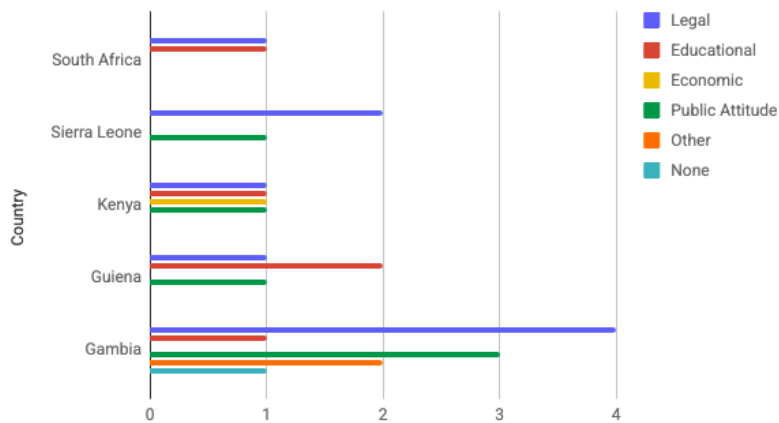
1 Walker, M. U. (2009). Gender and Violence in Focus: A Background for Gender Justice in Reparations. الخلفية عن العدالة بين الجنسين في التعويضات. المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 1(1)، ص. 123-139؛ غولدبلاد، Goldblatt، ب. (2006). تقييم المحتوى الجنساني للتعويضات: دروس من جنوب أفريقيا. في روبيو-مارين، ر. (محرر) Rubio-Marín, R. ماذا حدث للنساء؟ النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. مجلس البحوث الاجتماعية ومجلس العدالة الجنائية الدولية.  
2 الجمعية العامة للأمم المتحدة (2005). المبادئ والتوجيهات الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض. A/RES/60/147؛ Charlesworth, H. and Chinkin, C. (1993). The Gender of Jus Cogens. مجلة حقوق الإنسان الفصلية، 15(1)، ص 63-76.

لقد تطورت مناهج التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي لتشمل أساليب متخصصة تعالج الآثار المتميزة للصراع على النساء. وتشمل التدابير التعويض الفردي، والتعويض الجماعي، والتعويضات الرمزية، والمبادرات الموجهة نحو الخدمات مثل الرعاية الصحية والتدريب المهني المصممة خصيصًا للناجين من الاعتداء الجنسي. تؤكد المبادئ التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التعويضات (2014)<sup>1</sup> على أهمية المنهجيات التي تركز على الناجين والتي تتضمن الدعم العاطفي والمساعدة الطبية والتمكين الاقتصادي. يؤكد المركز الدولي للعدالة الانتقالية على ضرورة الاعتراف العام واتخاذ تدابير إصلاحية تحافظ على الكرامة، بما في ذلك الاعتذارات وإحياء الذكرى وضمانات عدم التكرار.<sup>2</sup>

ولتأكيد ذلك، أشار الناجون والضحايا في مجموعات التركيز لدينا إلى أنه في حين أن التعويض المالي مهم، إلا أنه ليس سوى جزء من مجموعة أوسع من التدابير التي ستكون ذات مغزى مثل استعادة الأراضي والرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني ودعم الصحة العقلية على المدى الطويل. يجب صياغة التعويضات بمساهمات مباشرة من المجتمعات المتضررة لمنع استمرار التسلسلات الهرمية القائمة أو تعزيز الوصمة.

بالإضافة إلى معالجة المظالم التاريخية، يمكن أن تكون التعويضات الشاملة للجنسين بمثابة أدوات للتنمية المجتمعية من خلال معالجة التفاوتات المنهجية بين الجنسين. وتجادل الباحثتان كريستين بيل Catherine Bell وكاترين أورورك Catherine O'Rourke بأن التعويضات المراعية للنوع الاجتماعي يجب أن توضع في سياق مبادرات شاملة تهدف إلى تفكيك الهياكل الأبوية وإعادة توزيع السلطة.<sup>3</sup> أكد المشاركون في بحثنا على ضرورة أن تركز التعويضات أيضًا على إصلاحات القوانين وسياسات التعليم والحوافز الاقتصادية والمواقف العامة التي تعزز وتعيد إنتاج القائمة على النوع الاجتماعي (الرسم البياني 2). يتوافق هذا مع المطلب النسوي المتمثل في "التعويضات التحويلية"، والتي لا تهدف فقط إلى التعويض، بل إلى إعادة تشكيل ديناميات القوة القائمة على النوع الاجتماعي، وبالتالي تعزيز الظروف من أجل السلام والعدالة الدائمين.<sup>4</sup>

Chart 2: Additional Reforms to Accompany Reparations



1 الأمم المتحدة. مذكرة توجيهية من الأمين العام: التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يونيو 2014. <https://www.unwomen.org/en/docs/2014/6/reparations-for-conflict-related-sexual-violence>

2 برنامج النوع الاجتماعي في مكتب منظمة مراقبة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. إرشادات بشأن التعويضات التحويلية للناجين من العنف الجنسي. 2019.

3 O'Rourke, C., 2017. العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي. في: S. Buckley-Zistel, T. Koloma Beck, C. Braun and F. Mi- eds. دليل بحثي حول العدالة الانتقالية. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, pp.117-141.

4 O'Rourke 2017

إن كل من عاش في سيراليون في ذلك الوقت، حتى بعض الذين لم يعيشوا هناك، تأثروا بطريقة أو بأخرى. لكن كما نعلم، لا يمكن منح التعويضات لكل مواطن من سيراليون. حتى مع هذا التعريف، كانت هناك أوجه قصور كبيرة. فعلى سبيل المثال، من بين ما يزيد قليلاً عن 3000 ناجية من العنف الجنسي تم توثيقهن، تم منح ما يزيد قليلاً عن 2900 تعويضات مالية في ذلك الوقت... تم توفير أشكال أخرى مثل الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي ولكنها لم تكن شاملة وقصيرة الأجل. هذا يعطيك فكرة عن مدى محدودية التنفيذ، على الرغم من الوضوح القانوني والأخلاقي الذي قدمته لجنة الحقيقة والمصالحة.

Bernadette French, Director of Programs - Campaign for Good Governance (CGG) - Sierra Leone

إن التهميش التاريخي والمشاركة المحدودة للمرأة في لجان التعويضات موثقة على نطاق واسع. على مدى عقود، أظهرت عمليات العدالة الانتقالية فهماً محدوداً للأذى، حيث ركزت في المقام الأول على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية التي تؤثر بشكل رئيسي على الرجال، مثل السجن أو التعذيب أو الاختفاء القسري.<sup>1</sup> أخفى هذا المفهوم الضرر المنتشر والمتعلق بالنوع الاجتماعي الذي تعاني منه النساء أثناء النزاعات وبعدها، مثل العنف الجنسي والنزوح القسري والعنف الإيجابي والمعاونة الاجتماعية والاقتصادية المطولة.<sup>2</sup>

في بعض الأحيان لا يُعترف بالعنف الموجه ضد المرأة كضرر يستوجب التعويض. على الرغم من الاعتراف بالاعتداء الجنسي في بعض الأنظمة القانونية، إلا أنه غالباً ما يتم التقليل من شأنه، أو عدم الإبلاغ عنه، أو اعتباره قضية شخصية أو ثقافية بدلاً من كونه انتهاكاً للقانون الدولي.<sup>3</sup> استخدمت مشاريع التعويضات المبكرة في جنوب إفريقيا أنظمة تعويض محايدة جنسياً تجاهلت الاحتياجات الخاصة بالنساء، مما عزز تهميشهن.<sup>4</sup> حتى عندما يتم الاعتراف بالعنف الجنسي باعتباره انتهاكاً رئيسياً، فإنه غالباً ما يتم إعطاؤه الأولوية على الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل الزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعمل القسري، وزواج الأطفال، وغيرها من الأضرار التي تؤثر على النساء في أغلب الأحيان.

لقد أظهرت الباحثات النسويات أن افتراض وجود ضحية عالمية يخفي التجارب الفريدة للنساء.<sup>5</sup> إن التحيزات المؤسسية وهيمنة النماذج القانونية التي تتجاهل عادة الأشكال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعنف التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء تزيد من حدة هذا الفشل.<sup>6</sup> علاوة على ذلك، تفقر العديد من خطط التعويضات إلى عواقب واضحة تتعلق بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك التبعية الاقتصادية، والإذلال الاجتماعي، وتدهور الصحة الإنجابية، وواجبات الرعاية، فضلاً عن الاعتداء الجنسي.

1 (Rubio-Marín, R. (2006). ماذا حدث للنساء؟ النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. مجلس البحوث

الاجتماعية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية

Walker 2009 2

3 Goldblatt in Rubio Marin 2006; Rombouts, Heidy. "المرأة والتعويضات في رواندا: "طريق طويل يجب قطعه". في كتاب

"ماذا حدث للنساء؟" النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان، حررته روث روبيو مارين، 194-245، نيويورك،

نيويورك: مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 2006

Goldblatt in Rubio Marin 2006 4

5 (Gerodetti, N. (2016). من هي الجهة التي تُعند بمطالباتها بالتعويض؟ النوع الاجتماعي والتاريخ والظلم (أو عدمه). المجلة

الأسترالية للقانون النسوي، 42(1)، 97-118. <https://doi.org/10.1080/13200968.2016.1196532> تشارلزورث، هـ. وتشينكين، ج.

(Jones, E. (2020) 6

المجتمع<sup>1</sup>. تدعو هذه النظريات إلى رؤية ذات تركيز مزدوج تعالج أخطاء الماضي وتدفع بالتقدم المجتمعي. يدعو المنظور النسوي بشأن "الإصلاح" إلى تغييرات مجتمعية واسعة النطاق، لضمان ألا يظل الخطاب المتعلق بالتعويضات مجرد مسعى استرجاعي، بل يمهّد الطريق لمستقبل أكثر شمولاً<sup>2</sup>. تؤكد النظريات النسوية أيضاً أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يقتصر على أفعال معزولة أو فردية، بل هو متأصل في ديناميكيات منهجية وهيكلية متجذرة في أنماط تاريخية من القمع. في هذا السياق، يشير العنف الهيكلي والمنهجي إلى الضرر الناتج والمستمر عن الترتيبات المؤسسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل على تطبيع عدم المساواة والتمييز والتهميش<sup>3</sup>.

## عندما نبدأ في تطبيق نهج شامل للجنسين في سبل التعويض، نبدأ في رؤية التركيز على التعويضات التحويلية التي تتجاوز التعويض المادي وتركز على التغيير المنهجي.

لقد تم تبني نموذج العدالة الثلاثي الذي طرحته نانسي فريزر (2009)؛ إعادة التوزيع والاعتراف والتمثيل؛ على نطاق واسع في الدراسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية<sup>4</sup>. إعادة التوزيع تعالج التفاوتات المادية؛ والاعتراف يحافظ على كرامة الضحايا ويعترف بمعاناتهم؛ والتمثيل يضمن مشاركة الضحايا في صياغة وتنفيذ برامج التعويضات. تشكل هذه الخصائص مجتمعة الأساس لما يسمى حالياً بالتعويضات التحويلية، وهو محور التركيز الأساسي لهذا البحث.

## إعادة التوزيع

بدايةً، تعالج عملية إعادة التوزيع أوجه عدم المساواة المادية، مثل التهميش الاقتصادي، وملكية الأراضي، وجودة التعليم، وما إلى ذلك. يجب أن تشمل التعويضات التحويلية الظروف المؤسسية والهيكلية التي سهّلت ظروف العنف أو الأنظمة الاستبدادية، مثل الإصلاحات في الأنظمة القانونية، وقطاع الأمن، وإنفاذ القوانين الحمائية، والتوعية بالمعايير الاجتماعية/الجنسانية الضارة من خلال التواصل المجتمعي أو رفع مستوى الوعي. في جميع البلدان التي شملتها هذه الدراسة (كينيا، غامبيا، جنوب أفريقيا، رواندا، وغينيا)، حدد الخبراء والناجون الأثر الاقتصادي للضرر من خلال فقدان سبل العيش، وفقدان الممتلكات أو تدميرها، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الطبية، أو العيش في فقر. في جنوب أفريقيا، تحدث أعضاء مجموعة دعم خولوماني عن الفقر المدقع الذي قضى معظمهم حياتهم فيه دون أي تعويض ملموس من حكومة جنوب أفريقيا.

تحدثت النساء في رواندا عن كيف أن تجاربهن مع العنف الجنسي المرتبط بالصراع، والاستبعاد من التعليم، وفقدان المعيلين الذكور قد فاقت من مدى ضعفهن الاقتصادي. لاحظ المشاركون في

1. Painter, G.R., (2012). التفكير في الحقوق السابقة: نحو نظريات نسوية للتعويضات. في: M.A. Fineman and E. Zinsstag, eds. وجهات نظر نسوية حول العدالة الانتقالية. Ashgate: Farnham.

2. Painter 2012

3. Fernandes 2025

4. Fraser, Nancy. 1995. "من إعادة التوزيع إلى التقدير؟" معضلات العدالة في عصر "ما بعد الاشتراكية". مراجعة اليسار

الجديد 93-68/212:1

قبل الانتقال إلى كيفية حدوث ذلك عملياً، من المهم أولاً تبديد مفهوم خاطئ شائع عندما يتعلق الأمر بالتعويضات الشاملة للجنسين. كثيراً ما يُستخدم مصطلح "الإدماج الجنساني" لوصف إدماج النساء والفتيات والتأكيد على تجاربهن أثناء النزاعات أو الأنظمة الاستبدادية على حساب تجارب الرجال. لكن المنظور الشامل للجنسين لا يعني التركيز فقط على النساء، ولا يستبعد تجارب الرجال، بل إنه يوسع ويعمق فهم الضرر وكيف يعاني جميع الأفراد، من نساء ورجال وفتيان وفتيات، من الانتهاكات، لا سيما داخل الأنظمة والمؤسسات التي تعيد إنتاج الممارسات الأبوية الضارة.

أقر المشاركون في العديد من مجموعات النقاش التي أجريناها بأن الرجال هم أيضاً ضحايا، بشكل مباشر وغير مباشر، للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي. إن الوصمات الثقافية والمعايير الجنسانية التي غالباً ما تمنع النساء من التقدم، مثل الوصم والعزلة والعار، موجودة أيضاً بنفس القدر بالنسبة للرجال، مما يسكنهم عن طلب الاعتراف والدعم. تسعى التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي إلى توفير سبل انتصاف تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، وتوليد الدخل، وإعادة الإدماج المجتمعي، بما يعود بالنفع على جميع الضحايا والناجين، وليس النساء فقط. تسعى النظرة الشاملة للجنس، وبالتالي التعويضات الشاملة للجنس، إلى إصلاح العلاقات، واستعادة الكرامة، وإعادة بناء المجتمعات للجميع. الآن وقد حدد البحث ماهية التعويضات القائمة على النوع الاجتماعي وكيف يمكن أن تفيد هذا المجال، سيبحث البحث الآن عما يبدو عليه في الممارسة العملية.

## تطبيق منظور شامل للنوع الاجتماعي في مجال التعويضات

إن استخدام منظور شامل للجنسين في التعويضات يعني الابتعاد عن النماذج التقليدية التي تعتمد على حلول محايدة جنسياً تناسب الجميع. إن النهج الشامل للجنسين يعترف بأن الضرر غالباً ما يكون مرتبطاً بالنوع الاجتماعي، ومتجذراً في المعايير الأبوية، واختلالات القوة التي يتم إعادة إنتاجها من خلال القوانين والمؤسسات التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. كما ينص إعلان نيروبي بشأن حق النساء والفتيات في الانتصاف والتعويض، فإن التعويضات "يجب أن تساهم في تحويل هياكل عدم المساواة والتمييز التي تؤثر على النساء".<sup>1</sup> عندما نبدأ في تطبيق نهج شامل للجنسين في سبل التعويض، نبدأ في رؤية التركيز على التعويضات التحويلية التي تتجاوز التعويض المادي وتركز على التغيير المنهجي. يعيد هذا النهج تعريف العدالة التصحيحية ليس فقط كآلية للتعويض، ولكن أيضاً كسبيل قابل للتطبيق للاعتراف والتمكين والإصلاح الهيكلي.<sup>2</sup>

تقترح النظريات النسوية حول التعويضات نهجاً أكثر ديناميكية وتوجهاً نحو العملية. إنهم يؤكدون على الهويات المعقدة للنساء، ويصورونهن ليس فقط كضحايا منعزلات، بل كمساهمات أساسيات في

1 مراقبة الإفلات من العقاب 2019

2 (Rubio-Marín, R. (2006). ماذا حدث للنساء؟ النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. مجلس البحوث الاجتماعية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية؛ وكر 2009؛ جونز 2020

التدخلات التي تركز على النوع الاجتماعي محوراً أساسياً. وكما قال أحد المشاركين في رواندا: "كانت الاحتياجات التي أعقبت الإبادة الجماعية واضحة، وكان على الحكومة فقط أن تتحرك". وأشار المشاركون إلى أن المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي في رواندا يتم التقليل من شأنها بشكل كبير، وأن وصمة العار والعار المرتبطين بكون الشخص ناجياً من الاغتصاب لا يزالان قويين حتى اليوم. لا تزال المؤسسات التي نشأت بعد الإبادة الجماعية تكافح للوصول إلى المناطق الريفية وإزالة وصمة العار عن العنف الجنسي. في سيراليون، لم تتناول الإصلاحات والقوانين المماثلة التي تم اقتراحها بشكل مباشر الاحتياجات المحددة للناجين من الحرب. أشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى أن أحد التحديات المستمرة هو الفشل في التنفيذ الفعال لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، والأهم من ذلك، الفشل في دمج هذه التوصيات في هيكل الحكم في دولة ما بعد النزاع. إن معالجة المعايير الجنسانية تمثل تحدياً فريداً من نوعه لأنها ليست نتيجة للصراع، بل تم تطبيعها وتنشئتها اجتماعياً على مدى عقود، أو في بعض الحالات، قرون. إن التخلي عن هذه المعايير وإعادة هيكلة المؤسسات لتكون شاملة يتطلب وقتاً. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية هي المفتاح لتحديد النبرة اللازمة لتغيير وتحويل القوانين والأعراف والمؤسسات القمعية والأبوية، ولا يمكن الاستهانة بها. من المهم للضحايا والناجين والمجتمعات أن يروا أن الحكومة ومؤسسات الدولة تعترف بالأضرار والإخفاقات من جانبها وتعمل على إصلاحها.

## بدون معالجة الجذور الاقتصادية والواقعية الفعلية للأذى القائم على النوع الاجتماعي، فإن التعويضات لا يمكن أن تخدم سوى سطح إصلاح الضرر وإرضاء الضحايا.

ومن العناصر الإضافية التي يجب مراعاتها في عملية إعادة التوزيع الضرر الذي يلحق بالأجيال نتيجة للعنف والاستبعاد. العديد من النساء اللواتي شاركن في هذا البحث هن أمهات وخالات وجدات، وهن مقدمات الرعاية الأساسية للأطفال. أكدت نسبة كبيرة من المشاركين أنه ليس عليهم مراعاة احتياجاتهم فقط، بل احتياجات أطفالهم وأحفادهم أيضاً. وصفت النساء حالة عدم اليقين التي تكتنف تربية أسرهن دون دعم كافٍ. في جنوب أفريقيا على وجه الخصوص، وبسبب طبيعة نظام الفصل العنصري واستبعاده الهيكلي للسود، لم يخفف الاستبعاد بمجرد انتهاء نظام الفصل العنصري. وأوضح كثيرون أن استبعادهم من فرص التعليم، وملكية الأراضي، وفرص العمل قد أعاقهم عن الوصول إلى مصادر دخل مستدامة بعد نظام الفصل العنصري. على الرغم من أن القوانين في جنوب أفريقيا ربما تم إصلاحها للقضاء على التمييز الصريح، إلا أن ذلك لم يترجم إلى ممارسة فعلية. إن التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا قد صدرت منذ أكثر من 20 عاماً ولا تزال غير محققة. حتى لو تم تمويلها بالكامل وتوفير الموارد اللازمة لدفع التعويضات للضحايا اليوم كما هي مكتوبة، فإن تلك التوصيات لم تعد تعكس واقع جنوب أفريقيا اليوم.

بدون معالجة الجذور الاقتصادية والواقعية الفعلية للأذى القائم على النوع الاجتماعي، فإن التعويضات لا يمكن أن تخدم سوى سطح إصلاح الضرر وإرضاء الضحايا. يحتاج الممارسون والمسؤولون إلى إعادة تصور تقاسم السلطة والتمكين الاقتصادي والمعايير الجنسانية من أجل إعادة توزيع الموارد والوصول إلى المؤسسات التي تمكن الناجين والضحايا بشكل فعال.

مجموعات التركيز أنه في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا، وجدت العديد من النساء أنفسهن فجأة كرئيسات جديديات للأسر بعد مقتل أزواجهن وأبائهن وإخوانهن وغيرهم من أفراد الأسرة الذكور. كانوا بحاجة إلى بناء القدرات في مجال الإدارة المالية ودعم سبل العيش، وهو أمر لم يتلقوا فيه أي تعليم أو تدريب من قبل. قبل الإبادة الجماعية، كانت رواندا تتمتع بأدوار تقليدية للغاية بين الجنسين للرجال والنساء، حيث لم تكمل العديد من النساء في المناطق الحضرية والريفية تعليمهن أو يحصلن على وظائف تمكنهن من إعالة أسرهن بمفردهن.

كما ذكرنا سابقاً، لا يمكن إصلاح هذه الحقائق بالتعويض وحده، بل بشيء أعمق. يدرك الناجون تماماً أنه لا يمكن تقدير قيمة الصدمة أو الحزن الذي يعانون منه. ومع ذلك، في حالي جنوب أفريقيا وغامبيا، حيث تم اللجوء إلى لجان الحقيقة بدلاً من تدابير العدالة، فإن التعويضات هي الشكل الرسمي الوحيد للاعتراف والإنصاف الذي يمكن أن يأمل الناجون في الحصول عليه. أقر المشاركون في مجموعات التركيز وأولئك الذين تمت مقابلتهم بشكل كبير بأهمية وانتشار التعويضات المالية، لكن هذا وحده غير كافٍ. أكد المشاركون في هذا البحث أن عدم كفاية التعويضات النقدية يعكس نقص الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. وأشار المشاركون في جنوب إفريقيا إلى أن الرجال والنساء يعانون من الضرر الاقتصادي بشكل مختلف، مشيرين إلى أن مسؤولية رعاية أسرهم تشكل عائقاً رئيسياً أمام فرص العمل وسبل العيش طويلة الأجل للنساء. حتى عندما تم تقديم مدفوعات نقدية كما هو الحال في غينيا وغامبيا على سبيل المثال، وصف الناجون تلقيهم مكالمات وإبلاغهم بأن "شيئك جاهز" واستلامهم شيكات لم يتمكنوا من صرفها لأنهم لم يكن لديهم الهوية المناسبة أو حساب مصرفي لإيداع الأموال فيه. وأشار العديد من الناجين أيضاً إلى أنهم كانوا يفضلون الحصول على تعويض مالي كما هو الحال مع المعاش التقاعدي، مع دفعات شهرية بدلاً من مبلغ مقطوع. وأشار أحد المشاركين إلى أن "المبلغ الإجمالي سيختفي في غضون خمسة أشهر، وهذا لا يفيدني على المدى الطويل". إن عدم التشاور بشأن طرق الدفع الأكثر منطقية يؤكد على أهمية وضع التعويضات في سياقها المناسب. في هذه الحالات تحديداً، على الرغم من تقديم التعويضات، إلا أن الناجين لم يكن لديهم أي وسيلة للوصول إليها، مما جعل هذه الجهود بلا معنى.

يجب أن تعترف التعويضات الشاملة للجنسين بهذا الخلل وأن تعوض عنه من خلال جهود إعادة التوزيع التي يمكن أن تقلل من هذه الحواجز. فعلى سبيل المثال، بدلاً من مجرد كتابة شيك على بياض للناجين، يمكن توسيع نطاق التعويض المالي ليشمل خدمات رعاية الأطفال التي تمكن الناجين من العمل بالإضافة إلى التعويض المالي. وبهذه الطريقة، لا تقتصر التعويضات على تعويض فقدان رب الأسرة والدخل فحسب، بل تعالج أيضاً القيود المستمرة التي تكافح النساء للتغلب عليها.

في حالات الانتهاكات واسعة النطاق، وتحديداً العنف الجنسي، يجب أن يكون هناك تحول من التعويض الفردي فقط إلى التعويض المجتمعي الشامل. في رواندا على سبيل المثال، تتراوح التقديرات بين 100,000 و 500,000 رجل وامرأة كانوا ضحايا للاغتصاب. وقد تطلبت الصدمة الناتجة والأطفال المولودون نتيجة لذلك رعاية ودعمًا وإصلاحات سياسية محددة لمعالجتها. اتخذت رواندا نهجاً من أعلى إلى أسفل لمعالجة هذه الانتهاكات في أعقاب الإبادة الجماعية. وقد أشير إلى إنشاء وزارات وخدمات وسياسات تركز على النوع الاجتماعي باعتبارها تقدماً كبيراً في أعقاب الإبادة الجماعية، مما يسلط الضوء على أن الإرادة السياسية القوية هي مفتاح النجاح في جعل

ضحية أخرى كانت محتجزة معهم بصراحة عن الانتهاكات الجنسية وانتهى بها الأمر بتلقي المزيد من التعويضات. لقد أدركوا أن كمية وتفاصيل المعلومات التي تم الإدلاء بها في بياناتهم تؤثر بشكل مباشر على كيفية تصنيف قضاياهم، وفي النهاية، على مقدار التعويضات التي يمكنهم الحصول عليها.

تُعتبر الصدمة عائقاً رئيسياً يؤثر على قدرة الضحايا على المشاركة في الآليات الرسمية، ويتم تجاهلها أو التقليل من شأنها باستمرار من قبل العمليات الرسمية التي تقودها الدولة. على الرغم من أن بعض اللجان لديها وحدات دعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي كما هو الحال في غامبيا، إلا أن العديد منها لم يقدم سوى دعم لمرة واحدة لتمكين الناجين من الإدلاء بشهاداتهم، وليس أكثر من ذلك. للصدمة آثار مدمرة على قدرة الشخص على الثقة، وإدارة عواطفه، وشعوره العام بالأمان. عندما تُترك هذه الحالة دون علاج أو تُهمل، فإنها تعزز وتفاقم مشاعر العزلة والخجل والشعور بالذنب وعدم الثقة وانعدام الاستقلالية. أشار المشاركون في مجموعات التركيز الخاصة بنا في رواندا إلى أن "الجروح الخفية" المتمثلة في الاكتئاب والعزلة والخوف وانعدام الثقة ظلت تلاحقهم لفترة طويلة بعد انتهاء الإبادة الجماعية. وعلى الرغم من ذلك، أخبرونا أن النساء ما زلن يشعرن بالضغط للتصالح والمضي قدماً حتى لا يتسببن في مزيد من الإخلال بالمجتمع أو الأسرة.

## على الرغم من حجم الانتهاكات المنتشرة على نطاق واسع والتي تشعر بها المجتمعات بأكملها، لا يزال الضحايا يشعرون بالعزلة في تجربتهم، لا سيما في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

عندما يكون هناك نقص في الوعي بين أفراد الأسرة أو المجتمع بشأن الآثار النفسية للصدمة، يمكن لأفراد الأسرة أن يسيئوا فهم سلوك الناجين. وصف المشاركون في مجموعات النقاش التي أجريناها أن الوصمة والعار من مجتمعهم يبقينهم صامتين ومعزولين. في حين أن أفراد الأسرة أو المجتمع قد يرون التعب والحزن والانفصال على أنها كسل أو فشل شخصي من جانب الضحية، فلن يكونوا قادرين على إدراك هذا التغيير في السلوك على أنه اكتئاب وتدهور في الصحة العقلية. وهذا يعني أن عمليات الاعتراف يجب أن تشمل توعية المجتمع بالصددمات النفسية، وكيفية التعرف عليها، وكيفية تقديم الدعم للمتضررين.

على الرغم من حجم الانتهاكات المنتشرة على نطاق واسع والتي تشعر بها المجتمعات بأكملها، لا يزال الضحايا يشعرون بالعزلة في تجربتهم، لا سيما في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. غالباً ما لاحظنا أن الناجين يخشون عدم تصديقهم وتجاهلهم عندما يُطلب منهم سرد قصصهم، فالصدمة التي تعرضوا لها تجعل من الصعب عليهم الثقة بأن الآخرين سيصدقونهم. يجب على المسؤولين عن برامج التعويضات أن يكونوا على دراية بهذا الأمر لفهم سبب عدم تقدم الناجين بأعداد كبيرة أو تردهم في مشاركة قصصهم وتقديم الرعاية بشكل استباقي لدعم الضحايا في معالجة صدماتهم، وإلا فلن يتمكنوا من المشاركة بشكل فعال في أي لجنة تقصي الحقائق أو برنامج تعويضات. عليهم أن يدركوا أن الاعتراف بتجربة الضحية بأكملها يعني أيضاً الاعتراف بصدمتها.

## شكر وتقدير

في جميع المقابلات ومجموعات التركيز، رأى المشاركون في هذا البحث بشكل ساحق أن الاعتراف يمثل ركيزة أساسية في برامج التعويضات. وصف الناجون والضحايا مراراً وتكراراً شعورهم بأنهم غير مسموعين، وغير مصدقين، أو أنهم يعاملون كمنبوذين في مجتمعاتهم. إن الاعتراف في التعويضات يؤكد كرامة الضحايا من خلال الاعتراف بمعاناة الضحية وصدمتها وإبراز الضرر القائم على النوع الاجتماعي الذي تعرضت له مثل الزواج القسري أو الاستغلال الجنسي أو التمييز. قال الناجون من جنوب إفريقيا إن التعويضات بالنسبة لهم تتعلق بـ «استعادة كرامتنا الإنسانية» ، قائدة فريق As Apolline Pierson والاعتراف بنا بعد عقود من التجاهل. كما قالت أبولين بيرسون برنامج الصوت في مؤسسة الدكتور دينيس موكويجي:

“الخطوة الأولى التي تأتي هي الاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحية.” وخاصة فيما يتعلق بالجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، مثل العنف الجنسي... لأن الناجين من العنف الجنسي يعانون من مستوى عالٍ جداً من الوصم، فهم يخشون جداً التحدث عما حدث لهم. إنهم منبوذون من مجتمعهم، لذا فإن أي برنامج تعويضات يعترف بأنهم ضحايا، وأن الأمر ليس خطأهم، يُعد في حد ذاته تحولاً جذرياً.

أكد المشاركون أن الاعتراف يجب أن يتجاوز مجرد انتهاكهم، بل يجب أن يشمل الصدمة التي يحملونها نتيجة لذلك. وخاصة في حالات الاعتداءات الجنسية، فإن الصدمة النفسية هي نتيجة مباشرة لهذا الاعتداء. إن الوصمة والخوف وفقدان الانتماء للمجتمع التي تلي ذلك تزيد من حدة تلك الصدمة وتفاقمها في كثير من الأحيان. من الأهمية بمكان أن يدرك الممارسون والمسؤولون الذين يسعون إلى إشراك الناجين في برامج التعويضات هذا الأمر، لأن الناجين يميلون إلى انعدام الثقة والعزلة، مما يجعل من الصعب عليهم التقدم للتحدث أمام اللجان أو تلقي برامج التعويضات إذا أصبحت متاحة. من أهم القيود التي تواجه برامج ولجان التعويضات الإطار الزمني المحدود الذي تعمل فيه لجان التعويضات والذي يبلغ في المتوسط حوالي 5 سنوات. هذا ليس جدولاً زمنياً واقعياً بالنظر إلى الحاجة إلى التعافي النفسي والقدرة على الاعتراف بالصدمة داخلياً أو التحدث عنها مع الآخرين. لا تسير الصدمة والحزن وفق جدول زمني محدد، بل هما عمليتان غير خطيتين، خاصة عندما نأخذ في الاعتبار حجم الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الكثيرون. كما تشير فتوح بالده، المديرية التنفيذية لمنظمة تحرير المرأة والقيادة (WILL) في غامبيا:

“عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، يجد العديد من الضحايا صعوبة في التحدث بصراحة بسبب ثقافة الصمت والخوف من الوصم الاجتماعي.” لم يكن هذا صحيحاً بالنسبة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل كان صحيحاً أيضاً بالنسبة لضحايا حملات التشويه والمطاردة، وكذلك بالنسبة للمتضررين من برنامج العلاج البديل لفيروس نقص المناعة البشرية. غالباً ما واجه ضحايا هذه المجموعات الثلاث صعوبة في الكشف عما حدث لهم. بسبب هذا الخوف والوصمة، لم يدلي الكثيرون بتصريحات كاملة خلال عملية لجنة الحقيقة والمصالحة.

على سبيل المثال، كنت في دورة تدريبية الأسبوع الماضي فقط، في بيئة آمنة، وشارك اثنان من الضحايا كيف أنهما، خلال لجنة الحقيقة والمصالحة، تحدثا فقط عن احتجاجهما غير المشروع لفترة طويلة لكنهم لم يكشفوا عن الانتهاكات الجنسية التي تعرضا لها. وفي الوقت نفسه، تحدثت

## التمثيل الحقيقي يعني أيضاً أن الناجين والضحايا يتمتعون بسلطة حقيقية ومشاركة في صنع القرار عندما يتعلق الأمر ببرامج التعويضات.

التمثيل الحقيقي يعني أيضاً أن الناجين والضحايا يتمتعون بسلطة حقيقية ومشاركة في صنع القرار عندما يتعلق الأمر ببرامج التعويضات. إذا تم إشراك الناجين والضحايا فقط في مرحلة التشاور ولكن ليس لهم أي تأثير على تصميم وتنفيذ التعويضات، فإن عملية التشاور تصبح بلا معنى وتقع في فخ التظاهر. هنا، يعني التمثيل الحقيقي أن نماذج إدارة وحوكمة التعويضات مصممة بحيث يتشارك الناجون في سلطة صنع القرار جنباً إلى جنب مع صانعي السياسات لتحديد أولويات اللجنة، والإشراف على تصميم أشكال التعويضات المتاحة والتأثير عليها، وتصميم عمليات التنفيذ والتوعية. ثمة حاجة ماسة للانتقال من المشاركة الرمزية إلى منح الناجين سلطة حقيقية ليكونوا جزءاً لا يتجزأ من برامج التعويضات. هذا لا يعني أن صناع السياسات لم يعودوا مشاركين أو ليس لديهم أي سلطة في اللجان، بل يعني بدلاً من ذلك رفع مستوى الناجين والضحايا ليتمتعوا بنفس السلطة في هذه اللجان. يمكن أن تكون نتائج ذلك ذات شقين: أولهما أنه يوضح التزام اللجنة بالتعويضات التي تعكس التجارب المعيشية للناجين، وثانيهما أنه يوفر المصادقية للعملية والثقة بأن اللجنة تركز على الناجين والضحايا من البداية إلى النهاية.

على غرار كون الصدمة النفسية عائقاً يمنع الناجين والضحايا من التقدم بشكاوى، فإن الحواجز القائمة على النوع الاجتماعي تمنع النساء على وجه الخصوص من المشاركة في عمليات التعويض. إن التمثيل والإدراج في لجان التعويضات ليس بالأمر البسيط الذي يقتصر على مطالبة الناجين بالحضور والمشاركة. كما تشير إيدا بيرسون، فإن على النساء مسؤوليات رعاية أسرهن:

“لقد كانت العملية برمتها، منذ عام 2018، أشبه إلى حد ما باستخراج الدم من الصخر، وذلك بسبب المفاهيم الأبوية المتأصلة بعمق حول أدوار المرأة في المجتمع، كونها ربة منزل، وليست في مواقع قيادية، وكونها ضحية صامتة للجرائم.” لذا حتى مع وجود برنامج للعدالة الانتقالية يشجع على المشاركة، فإنك تعمل ضد قرون من النظام الأبوي. سيتطلب الأمر جهداً متواصلاً ومنسقاً لتغيير ذلك.

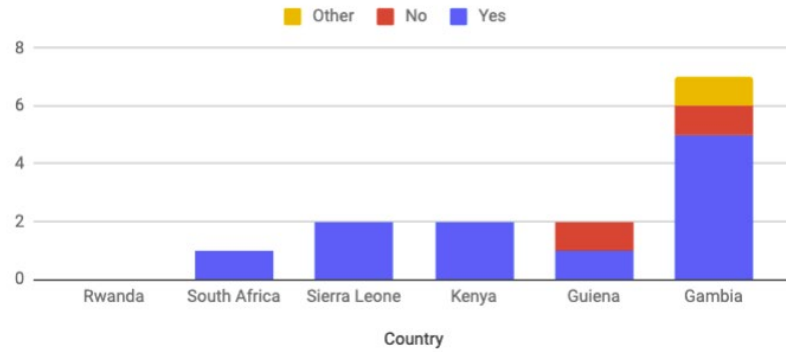
أشار المشاركون في هذا البحث إلى أن المشاركة في هذه العمليات تتطلب الابتعاد عن رعاية والديهم وأطفالهم، والعمل، والاهتمام بشؤون منازلهم. يتعين على النساء مراعاة أولويات متعددة للمشاركة في أي عملية تعويضات. عندما تُدعى النساء للمشاركة، لا ينبغي النظر في أمر المرأة وحدها. عندما سُئل الناجون والضحايا في مجموعات التركيز لدينا عن العوائق التي واجهوها في المشاركة، كان عليهم مراعاة ما يلي: من سيعتني بأطفالي عندما أرحل؟ كم سأخسر من الدخل نتيجة عدم ذهابي إلى العمل؟ هل ستعوض هذه الخسارة مصروف الغداء الذي سأعطيهِ لطفلي؟ هل سيكون هناك تعويض عن تكاليف النقل يكفي لتغطية تكاليف المشاركة؟ وهكذا. على الرغم من أن المشاركة في المشاورات أو تصميم برامج التعويضات قد تفيدهم على المدى الطويل، إلا أنها لا تخفف من احتياجاتهم اليومية المباشرة. كما تشير مريم جوربيرتاه:

“يجب بذل المزيد من الجهد لتحديد تلك العوائق والتحديات التي تمنعهم من المشاركة عندما يرغبون في ذلك.” لا يكفي أن تقول: “حسناً، تعالين إلى هذا الحدث”. هذا لا يجعل المرأة تأتي إلى مكان الحدث. حتى لو قمت بدعوتهم عن قصد، فأنت بحاجة إلى تجاوز مجرد دعوتهم والنظر في ما قد يمنعهم من قبول دعوتك للحضور. هذا هو وضعنا اليوم، نبذل جهداً أكثر وعياً في دعوة النساء، لكننا لا نتناول مسألة ما الذي قد يمنعهم من قبول تلك الدعوة.

## التمثيل

وأخيراً، يضمن التمثيل أن يكون للناجين مشاركة فعالة في تصميم وتنفيذ التعويضات. في كل دولة تمت ملاحظتها في هذا البحث، تم إدراج النساء ومتابعتهن كجزء من تصميم التعويضات (الرسم البياني 3)، ومع ذلك لا يبدو أن ذلك كان له تأثير على الرضا عن هذه البرامج وتأثيرها. وأشار الناجون إلى عدم كفاية التشاور والتواصل مع الضحايا من قبل لجان التعويضات. ويشير أحد الناجين في غامبيا إلى أنه “عندما بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة وصياغة التوصيات، كانوا يفعلون ذلك من أجلهم، وليس من أجلنا... يجب أن يكون ما نريده نحن، وليس ما يفترضون أننا نريده”.

Chart 3: Were women involved in the TJ/Reparations Process?



كما سلط موضوع رئيسي في هذا البحث الضوء على انعدام الثقة، وفي بعض الأحيان الغضب الذي يشعر به الناجون والضحايا تجاه المؤسسات التي من المفترض أن تقدم لهم الإنصاف والتعويض. تحدثوا عن شعورهم بالتهميش وعدم الاستماع إليهم بدلاً من كونهم مشاركين فاعلين في العملية. كما أشارت برناديت فرينش:

”لهذا السبب تعتبر المشاركة بالغة الأهمية.“ وكما يقول المثل، ”لا شيء يخصنا بدون مشاركتنا“. إذا كان يجري التخطيط للتعويضات، فيجب إشراك الأشخاص الذين تستهدفهم منذ البداية. ينبغي أن يكونوا هم من يحددون معنى التعويضات بالنسبة لهم، والأشكال التي ينبغي أن تتخذها. وهذا لا يشمل فقط الناجين في المدن، بل يشمل أيضاً أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية النائية، والنساء في القرى اللواتي نادراً ما تُسمع أصواتهن ولكنهن لا يقلن أهمية في صياغة عملية تعويضات فعالة وشاملة حقاً.

عندما لا يشارك الناجون والضحايا بشكل فعال في المشاورات أو التصميم أو الإدارة أو تنفيذ التعويضات، فإن ذلك يقوض نزاهة ومصداقية البرامج نفسها. لا يمكن تصميم التعويضات بمعزل عن الأشخاص الذين يُراد لهم الاستفادة منها. وهذا يعني أنه يجب إشراك الناجين والضحايا منذ البداية لتحديد معنى التعويضات، والأشكال التي ينبغي أن تتخذها، وكيفية تقديمها. يجب أن يشمل ذلك أيضاً أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية والذين قد يكون لديهم وصول أكبر وقرب أكبر من صانعي السياسات، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين لديهم وصول محدود إلى صانعي القرار. قد تستغرق عمليات التشاور وقتاً طويلاً، وغالباً ما يكون هذا الوقت غير متوفر لدى اللجان. على الرغم من أنه من غير الواقعي توقع استشارة كل ضحية على حدة، إلا أنه ينبغي أن تكون عمليات التشاور مفتوحة وشاملة ومعلنة على نطاق واسع لتشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من الضحايا والناجين. حتى عندما يحين وقت الانتقال من مرحلة التشاور إلى مرحلة التصميم، فمن المهم أن تظل هناك قناة للتعليق العام وأن يكون هناك مكان للناجين الذين لم يتمكنوا من المشاركة في عملية التشاور لتقديم مدخلاتهم بشأن التعويضات التي ينبغي السعي إليها.

## 6 التعويضات حتى تاريخه: نظرة عامة مقارنة

في جميع دراسات الحالة في هذا البحث (جنوب إفريقيا، غامبيا، غينيا، رواندا، كينيا وسيراليون) تعكس جهود التعويضات طموح وحدود آليات العدالة الانتقالية التي تحاول مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق. على الرغم من اختلاف النظام السياسي والقدرة المؤسسية وحجم العنف في كل دولة، إلا أن كل حالة أظهرت أن برامج التعويضات تعاني باستمرار من نقص التمويل وعدم الانتظام والجزئي. كثيراً ما وصف الناجون الدعم بأنه "متأخر" أو "غير كافٍ". حتى في الحالات التي توجد فيها أطر عمل وتوجيهات قوية في تقارير لجان الحقيقة، فإن التنفيذ الكامل والتعويض المراعي للنوع الاجتماعي لا يزالان غير مكتملين.

يمكن القول إن عملية العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا (الملحق 1) هي واحدة من أكثر العمليات شهرة، ومع ذلك فهي أيضاً محل جدل كبير بين الناجين. على الرغم من أن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة تضمنت تعويضات رمزية ومجتمعية، إلا أن تنفيذ الحكومة كان محدوداً واقتصر إلى حد كبير على دفعات لمرة واحدة. بعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن، لم يتم إنفاق التعويضات المالية، وكانت الملاحقات القضائية ضئيلة بسبب منح العفو، ويكشف عدم المساواة المستمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي عن فجوة عميقة بين الرؤية التحويلية للجنة الحقيقة والمصالحة وإنجازها المحدود. وبالمثل في كينيا (الملحق 4) لم يتم تنفيذ الكثير من تقرير لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ولم يتم تفعيل صندوق العدالة التصالحية الموعود. في عام 2025، أصدر حكم قضائي بمنح تعويضات لأربعة ناجين فقط من العنف الجنسي الذي أعقب الانتخابات. على الرغم من أن هذا الأمر يمثل انتصاراً قانونياً لهؤلاء الناجين، إلا أن هذه السابقة لم تترجم حتى الآن إلى استجابة منهجية أوسع. أدى غياب الإرادة السياسية للمضي قدماً في التعويضات إلى توقف أي جهود تعويضية في كلا السياقين.

وعلى النقيض من ذلك، تمثل غامبيا (الملحق 2) نموذجاً أحدث وأكثر تطوراً. على الرغم من أن غامبيا بدأت للتو في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة اعتباراً من عام 2025، فقد خصصت الحكومة 200 مليون غامبي للتعويضات، وأصدرت أكثر من 1000 دفعة للضحايا، واعتمدت ورقة بيضاء تقبل معظم توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. كما تقوم غامبيا بتجربة نهج أكثر تكاملاً من خلال الشراكة مع مؤسسات الدولة لدمج التعويضات ضمن البرامج القائمة لمنع أن تكون التعويضات أحداثاً معزولة لمرة واحدة. وبالمثل، ركزت رواندا (الملحق 3) على تقديم المساعدة طويلة الأجل للناجين من خلال تمويل التعليم والإسكان والرعاية الصحية لعشرات الآلاف من الضحايا. وعلى

التمثيل الحقيقي يعني أن يكون الناجون والضحايا مهندسين فاعلين لبرامج التعويضات وليسوا مجرد متلقين لها. يتطلب التمثيل جهوداً مستمرة ومتعمدة ومدروسة لإزالة الحواجز التي تعيق المشاركة وإعادة توزيع السلطة حتى تكون التعويضات تتمحور حول الناجين حقاً. إن تطبيق منظور شامل للنوع الاجتماعي على التعويضات من خلال استخدام إطار إعادة التوزيع والاعتراف والتمثيل يوفر إطاراً شاملاً وتحويلياً يمكن لبرامج التعويضات المستقبلية استخدامه. قبل الخوض في التوصيات المتعلقة بالشكل الذي يمكن أن يبدو عليه هذا الأمر، سيبحث البحث ما حدث حتى الآن في البلدان التي شملتها دراسة الحالة التي استعرضها هذا التقرير.

## 7 التعويضات التحويلية: توصيات من الناجين والضحايا

يحدد هذا القسم الأخير من التقرير التوصيات والإرشادات التي قدمها 139 من الناجين والضحايا في مجموعات التركيز لدينا حول التعويضات التي ستكون ذات مغزى بالنسبة لهم إذا كانوا يقدمون المشورة للمفوضين.

كما ذكر عدة مرات في هذا التقرير، يجب أن تكون التعويضات ذات صلة بالسياق، وقد تكون التوصيات الواردة أدناه قابلة للتطبيق أو غير قابلة للتطبيق على جميع السياقات اعتماداً على مكان الحاجة إلى التعويضات.

أكد جميع المشاركين، سواء في المقابلات أو مجموعات التركيز، على ضرورة أن تستند التعويضات الهادفة إلى التجارب المعيشية للناجين والضحايا. من بين 165 شخصاً شاركوا في هذا البحث، لم يذكر أي فرد برنامجاً أو عملية تعويضات كان الضحايا والناجون راضين عنها. على الرغم من الجهود المضنية التي بذلت في تصميم لجان التعويضات والتوصيات، لم يكن الناجون والضحايا راضين، وهذا يؤكد الفجوة القائمة بين ما تم وعده وما هو متوقع وما تم تقديمه. على الرغم من أنه من غير الواقعي توقع معدل رضا بنسبة 100% عندما يتعلق الأمر بشيء ذاتي مثل التعويضات، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لسد فجوة الرضا هذه. إن إدارة توقعات الضحايا والناجين أمر بالغ الصعوبة ويتطلب جهداً ملتزماً من المسؤولين لضمان إدارتها بشكل مناسب.

تُعالج التعويضات التحويلية احتياجات متعددة ويجب أن تكون تشاركية من البداية إلى النهاية. اتفق المشاركون في الاستطلاع بالإجماع على أن التعويضات يجب أن تدمج الدعم النفسي والاجتماعي والإصلاح القانوني والتحول الهيكلي لتكون ذات معنى. لا يريد الناجون والضحايا مساعدات أو صدقات، بل يريدون ما وعدوا به، ويريدون المساهمة، ويريدون هدفاً متجدداً؛ ويمكن أن توفر التعويضات وسيلة لتحقيق ذلك. يجب أن تؤثر التعويضات على حياة الضحايا اليومية حتى يتم الشعور بها والاعتراف بها. دعا الناجون الذين شاركوا في البحث إلى تطبيق أكثر صرامة لقوانين حماية النوع الاجتماعي، وبرامج التمكين الاقتصادي، وإشراك الرجال

الرغم من ذلك، لم تُبذل جهود موجهة للناجين من الاغتصاب والعنف الجنسي الذين ما زالوا يعانون من نقص الخدمات والعزلة عن مجتمعاتهم.

تقدم غينيا (الملحق 6) نموذجاً مختلفاً للتعويض حيث تدور التعويضات حول محاكمة مذبحه الملعب عام 2009 بدلاً من لجنة الحقيقة الوطنية كما هو الحال في غامبيا وجنوب إفريقيا. وقد منحت محكمة ديكسين الجنائية في عام 2024 تعويضات بقيمة 40 مليون دولار أمريكي تقريباً، مما يمثل أحد أهم قرارات التعويضات القضائية في المنطقة. ومع ذلك، كان التوزيع غير متكافئ، ولا يزال المجتمع المدني متشككاً في أن الدولة ستفي تماماً بالمنح المقرر منحها للناجين. ويساهم هذا في انعدام الثقة العام الذي لوحظ في جميع دراسات الحالة فيما يتعلق بقدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في تقديم دعم ملموس للناجين والضحايا. في سيراليون (الملحق 5) خصصت الحكومة 13 مليون دولار كتعويضات للضحايا، وهو مبلغ أقل بكثير من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. على الرغم من التمويل الجيد، لم تصل البرامج إلا إلى 33000 مستفيد ولم تترك أي آليات طويلة الأجل للرعاية المستمرة، وخاصة للناجين من العنف الجنسي.

تُظهر هذه الحالات مجتمعة أن التعويضات في الماضي كانت تُعامل إلى حد كبير على أنها معاملات لمرة واحدة وليست التزامات طويلة الأجل تتطلب موارد مستدامة وشراكات مؤسسية وتصميمًا يركز على الناجين. على الرغم من أن البعض قد اختار حلولاً طويلة الأجل، إلا أن هناك ثغرات لا تزال قائمة في التنفيذ الفعلي لبرامج التعويضات. يهدف القسم التالي إلى تقديم توصيات ملموسة لهذه البلدان، وكذلك لبلدان أخرى، لسد هذه الثغرات وتوفير تعويضات ذات مغزى للناجين والضحايا.

على الرغم من أن البعض قد اختار حلولاً طويلة الأجل،  
إلا أن هناك ثغرات لا تزال قائمة في التنفيذ الفعلي لبرامج  
التعويضات. يهدف القسم التالي إلى تقديم توصيات  
ملموسة لهذه البلدان، وكذلك لبلدان أخرى، لسد هذه  
الثغرات وتوفير تعويضات ذات مغزى للناجين والضحايا.



المبلغ دفعة واحدة على النفقات اليومية بدلاً من استثماره في شفائهم. وبدلاً من ذلك، تتعاون اللجنة مع وزارة الصحة لدمج الضحايا مباشرة في نظام الرعاية الصحية حتى يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات والرعاية المتعلقة بالأمراض المزمنة والإعاقة والصحة الإنجابية. إن سد هذه الفجوة يساعد على تضيق الفجوات في الحصول على الرعاية الصحية للنساء اللواتي لا يستطعن تحمل تكاليف الرعاية ما لم يتم تغطية النفقات. من خلال تقليل العبء المالي للرعاية الصحية على الناجيات، يتوافق هذا مع منظور جنساني يعطي الأولوية لإعادة توزيع الوصول إلى الخدمات التي لم تكن متاحة للنساء من قبل.

كما تعمل اللجنة على دمج الدعم التعليمي، لا سيما في دعم الأطفال لمواصلة دراستهم من خلال تغطية رسوم المدرسة والزي المدرسي وتوفير فرص للنساء لإعادة التدريب أو إنهاء دراستهن. أشارت النساء في مجموعات النقاش التي أجريناها باستمرار إلى الحاجة إلى مساعدة أطفالهن بطرق لا يستطعن القيام بها بمفردهن. وصفن كيف أن الضغط الاقتصادي وفقدان الدخل نتيجة فقدان أزواجهن يحد بشدة من قدرتهن على إعالة أسرهن. من خلال تضمين سبل الدعم التعليمي والتدريب المهني، يربط هذا النهج التعويضات بتنمية سبل العيش والتنقل التعليمي. علاوة على ذلك، يتطرق الأمر إلى البعد الجيلي الذي يمكن أن تتخذه التعويضات.

ومن السمات الأخرى التي تراعي المساواة بين الجنسين في المفوضية أنها ستضم لجنة معنية بالنوع الاجتماعي تنظر على وجه التحديد في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. لن تقتصر هذه اللجنة على المفوضين فحسب، بل ستضم أيضاً أعضاء من منظمات الضحايا مثل منظمة النساء في التحرير والقيادة (WILL) ورابطة النساء لتمكين النساء والضحايا (WAVE-Gam-bia). وهذا يعالج بشكل مباشر مخاوف الناجين والضحايا بشأن عدم امتلاكهم تأثيراً حقيقياً أو رأياً في التعويضات التي يتم توزيعها عليهم. من خلال دمج منظمات الضحايا التي تعمل في جميع أنحاء غامبيا بشكل رسمي، تضمن المفوضية تصميماً شاملاً للتعويضات وسلطة صنع القرار المشتركة. سيتم تشكيل لجان إضافية حول إعادة التأهيل والتعويض وتعبئة الموارد لاستكشاف العوائق التي تحول دون مشاركة النساء الغامبيات، والرعاية المتخصصة المطلوبة، والحلول المحددة للانتهاكات الموضحة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة.

**على الرغم من حجم الانتهاكات المنتشرة على نطاق واسع والتي تشعر بها المجتمعات بأكملها، لا يزال الضحايا يشعرون بالعزلة في تجربتهم، لا سيما في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.**

تجسد لجنة التعويضات في غامبيا، من نواح عديدة، نهجاً شاملاً للنوع الاجتماعي في مجال التعويضات. من خلال إيلاء اهتمام هيكلي للنوع الاجتماعي، وتقاسم السلطة مع منظمات الضحايا، والالتزام بحلول طويلة الأجل بدلاً من التعويضات قصيرة الأجل، فإنها تقدم للمجال العديد من الدروس ونهجاً جديداً لتصميم وتوزيع وتنفيذ التعويضات التحويلية.

والفتيان في عمليات التعافي. كما أكدوا على أهمية الخصوصية الثقافية. في رواندا، نصح المشاركون بأن "على الدول أن تبحث في داخلها عن حلولها الخاصة، وألا تنسخ وتلصق من الآخرين، وألا توكل العمل إلى خبراء دوليين". وقد ردد المشاركون الغامبيون هذا الرأي، حيث دعوا إلى استخدام أنظمة حل النزاعات المحلية التي تشمل شيوخ المجتمع وقادة الأديان وتحالفات الضحايا كشركاء منفذين. إن تحديد السياق وتحديد الاحتياجات الموجودة أمر أساسي لتصميم تعويضات تستجيب لاحتياجات الضحايا أينما كانوا.

في نهاية المطاف، كشف الناجون والضحايا الذين شاركوا في هذا البحث أنهم لا ينظرون إلى التعويضات على أنها نهاية المطاف، بل على أنها عملية مستمرة تتطلب إرادة سياسية وشفافية وتمكين الناجين. وكما قال أحد المشاركين الروانديين: "التعويضات ممارسة مستمرة؛ فهي لا تنتهي بانتهاء الولاية". وقد ردد أحد الناجين الغامبيين هذا الشعور، قائلاً: "نحن بحاجة إلى شيء فعال، وليس سلبياً، شيء يساعدنا على العيش مرة أخرى". وأشاروا إلى أن عملية التعويضات الجيدة تعزز وعي الناجين بأنهم أصحاب حقوق. ونتيجة لذلك، قد يصبحون أكثر انتقاداً للمؤسسات، ليس بالضرورة لأنهم لا يتقنون بها، ولكن لأنهم يشعرون الآن بأنهم قادرون على المطالبة بالمزيد ومحاسبتها. يمكن أن تزيد التعويضات من تفاعل الناجين مع مؤسسات الدولة، وربما حتى تقتهم بها. وفي كثير من الحالات، يفتح ذلك الباب أيضاً أمام الناجين للتعبير عن انتقاداتهم بشكل أكثر وضوحاً وعلنية. بمجرد فتح "صندوق باندورا"، وبمجرد أن يشعر الناجون بالاعتراف بهم كأصحاب حقوق، يصبحون أكثر عرضة للتحدث علناً عندما تفشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها. هذه هي القوة التحويلية للإصلاح.

## دروس من غامبيا



في وقت إعداد هذا التقرير، تمر غامبيا حالياً بلحظة حاسمة بالنسبة لعملية العدالة الانتقالية، وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. في عام 2021، قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي الذي يحدد توصياتها بشأن سبل العلاج والمضي قدماً. ومن التوصيات الرئيسية للتقرير منح تعويضات للضحايا والناجين في ظل دكتاتورية يحيى جامع. كجزء من هذا البحث، التقينا برئيسة لجنة التعويضات الحالية، الدكتورة بدارة لوم، ومفوضة التعويضات، عائشة جامع، لمناقشة كيفية عمل اللجنة على النقيض تماماً من لجنة الحقيقة والمصالحة، وكذلك أسلافها العالميين.

بعد انعقاد لجنة الحقيقة والمصالحة، شعر العديد من الضحايا والناجين باستياء شديد وعدم رضا عن طريقة عمل اللجنة وإشراك الضحايا فيها. إن لجنة التعويضات مصممة على التعلم من أوجه القصور في لجنة الحقيقة والمصالحة وإدراج ملاحظات الناجين والضحايا في عملياتها. تسعى المفوضية إلى دمج مراعاة النوع الاجتماعي في تصميمها الهيكلي وإدارتها اليومية. أولاً، في مقابلتنا مع الدكتور لوم والمفوض جامي، سلطوا الضوء على السمات التي تراعي النوع الاجتماعي مثل التحول من التعويض لمرة واحدة إلى توفير قائمة من الخيارات للناجين تستجيب لواقعهم المعيش. وأشاروا إلى أن دفع التعويضات المالية وحدها من شأنه أن يؤدي إلى الأراجيح إلى إنفاق

- التواصل بانتظام بشأن الجداول الزمنية والتحديات وفرص الحصول على المدخلات.
- تحديد أفضل وسائل الاتصال (واتساب، الراديو، النشرة الإخبارية، الموقع الإلكتروني، إلخ) وقدم التحديثات من خلالها، مع استخدام أكثر من وسيلة واحدة.
- التأكد من أن الضحايا لديهم وسيلة للتواصل مع ممثلي اللجنة حتى بعد انتهاء المشاورات، وأن قنوات التغذية الراجعة تظل مفتوحة طوال العملية.
- ينبغي النظر في تقديم استشارات جماعية للمجتمعات والأسر والنساء والرجال، وما إلى ذلك، حيثما يكون ذلك أكثر ملاءمة.

## سلطة صنع القرار المشتركة

- إنشاء مجموعات استشارية للناجين تضم تمثيلاً متنوعاً للناجين والضحايا لتقديم المشورة للجان التعويضات.
- منح هذه الهيئات سلطة اتخاذ القرار الرسمية بشأن تصميم التعويضات، وأساليب التوعية، وخطط التنفيذ، واستراتيجيات الرصد.
- ضمان إتاحة المناصب القيادية في اللجان للنساء، بمن فيهن النساء المنحدرات من خلفيات مهمشة.
- ممارسة الشفافية بشأن أسباب الأخذ ببعض توصيات الناجين وعدم الأخذ بتوصيات أخرى.
- بنشر المسودات قبل الانتهاء منها واطلب آراء المجلس الاستشاري أو الجمهور للتعليق عليها. منح الجمهور فترة تتراوح بين ٠٦ و٠٩ يوماً لإبداء آرائهم، وقم بنشر الخبر على نطاق واسع خلال هذه الفترة لزيادة وعي الناس.
- المشاركة في إعداد الميزانية التشاركية وتصميم البرامج. تحديد أكبر عدد ممكن من الفرص لإشراك الناجين في التوظيف والإشراف والإدارة للجان.

## الاعتراف بالأذى والصدمة



أقر جميع المشاركين في هذا البحث بالتأثير العميق للصدمة، وأن التعويضات يجب أن تشمل العواقب طويلة المدى على الصحة العقلية التي يعاني منها الناجون والضحايا. إن المنظور الشامل للجنسين، كما هو موضح سابقاً في هذا التقرير، يعترف بأن الصدمة تؤثر على الناجين بشكل مختلف بناءً على الجنس والأدوار الاجتماعية وتوقعات الأسرة. تعاني العديد من النساء من الصدمات النفسية بمعزل عن أنظمة الدعم الخاصة بهن بسبب الوصمة الاجتماعية والعار والخوف من الرفض من مجتمعهن. عند تصميم التعويضات، فإن العمليات التي تستبعد الصدمة تفشل في معالجة التأثير الدائم للعنف. أشارت غالبية المشاركين في مجموعات التركيز إلى أن عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الصحة النفسية الجيدة أمر صعب بسبب ارتفاع التكاليف، ومسافة السفر، ومسؤوليات الرعاية الصحية. بدون الأدوات التي تمكن الناجين من التعامل مع صدماتهم، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على العمل وتربية الأبناء والمشاركة في مجتمعاتهم.

## ضمان المشاركة الفعّالة



في جميع البلدان الثلاثة التي أجريت فيها مجموعات التركيز في رواندا وجنوب إفريقيا وغامبيا، وصف الناجون باستمرار عدم وجود مشاركة فعّالة في تصميم التعويضات. بينما قال البعض إنهم دُعوا للمشاركة في عملية التشاور، إلا أن وجودهم لم يترجم إلى تأثير. وصف المشاركون الذين تمكنوا من المشاركة تجربتهم في هذه الاستشارات بأنها سطحية. كما أعربوا عن عدم ثقة عميقة تجاه المؤسسات المكلفة بتقديم التعويضات، حيث قال أحد المشاركين من جنوب إفريقيا: "أعتقد أنهم ينتظرون فقط أن نموت حتى لا يضطروا إلى دفع التعويضات لنا". بالإضافة إلى ذلك، أشار العديد من الأشخاص إلى أن المسؤوليات الاقتصادية والعائلية حالت دون مشاركتهم أو حدت منها. مع الأخذ في الاعتبار كل هذا، إذا أرادت الحواجز المتعلقة بالواجب والممارسون إشراك الناجين بشكل هادف في تصميم تعويضات شاملة للنوع الاجتماعي، فعليهم تهيئة بيئة تسهل مشاركتهم الكاملة وتمثيلهم.

### توصيات من مجموعات التركيز:



#### تقليل العوائق

- توفير بدلات رعاية الأطفال، وبدلات النقل، وتعويض عن فقدان الدخل لتعويضهم عن الوقت الذي يقضونه أثناء الاستشارة
- تحديد مواعيد الاستشارات في أوقات وأماكن يسهل على النساء الوصول إليها، بما في ذلك الأسواق والمراكز المجتمعية وما إلى ذلك
- توفير الترجمة الفورية حسب الحاجة لضمان مشاركة الجميع، وليس فقط الناطقين باللغة الإنجليزية.
- تصميم عملية تسجيل سهلة الوصول وذات عوائق منخفضة، بالإضافة إلى التواصل المجتمعي من خلال واتساب، وإشعارات الرسائل النصية القصيرة، والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك.

#### القيام بأنشطة التوعية

- إعطاء الأولوية للتواصل المباشر عند إجراء المشاورات
- يجب التأكد من أن المشاورات لها إطار زمني كافٍ، لا يقل عن عام واحد، لضمان رفع مستوى الوعي الشامل بالعملية وإجراء المشاورات.
- يجب إجراء المشاورات مع الناجين بدلاً من إجبارهم على القدوم إلى المؤسسات أو المناطق الرئيسية، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية.
- تحديد الشبكات المتجذرة داخل المجتمعات، مثل النقابات العمالية، والجمعيات النسائية، والشبكات المهنية، والمنظمات الدينية، ومجموعات دعم الناجين، وما إلى ذلك، لتحديد الأشخاص الذين قد يتم تجاهلهم والمساعدة في إيصال ما يحدث.

والجماعية، ويعيد الكرامة ويعيد بناء الثقة بين الناجين ومجتمعاتهم. تعتبر التعويضات الرمزية مثل نصب التذكارية وإحياء الذكرى وكشف الحقيقة ذات أهمية بالغة للناجين، لا سيما في الحالات التي لم تتحقق فيها التعويضات المادية. وأكدت النساء على وجه الخصوص على الحاجة إلى مزيد من الظهور العلني وإلى ذكر تجاربهن علناً وبصدق. يمكن أن يكون الاعتراف من خلال سرد القصص والمعارض والعمل على ذاكرة المجتمع عملية تطهيرية وتمكينية للناجين والضحايا للمشاركة فيها. انطلاقاً من التوصيات التي شاركها الناجون والضحايا في هذا البحث، فإن إحياء الذكرى يوفر طريقة شاملة ومتجذرة ثقافياً ومستجيبة لبرامج التعويضات لتنفيذها.

## توصيات من مجموعات التركيز:



### التصميم المشترك والإدارة المشتركة

- تنظيم معارض تذكارية، ومساحات لسرد القصص مصممة مع الناجين، وليس من أجلهم. ينبغي للناجين تحديد القصص التي تُروى، وشكلها، وكيفية عرضها على الجمهور.
- يجب ضمان إشراك الناجين في اللجان أو المجالس اللازمة التي تشرف على صيانة وأنشطة مبادرة الذاكرة اليومية
- استخدام التصميم التشاركي للنصب التذكارية من خلال الحوارات أو جلسات الاستماع أو رسم الخرائط الثقافية بقيادة الناجين.
- تقديم دعم عملي للمشاركة من خلال توفير بدلات النقل، ودعم رعاية الأطفال، وأوقات اجتماعات مناسبة للجميع
- يجب ضمان حصول أي مبادرة على موافقة شفافة وواضحة ومستتيرة في كل مرحلة من مراحل العملية لتجنب ممارسات الإحياء التذكاري الاستغلالية
- يجب التأكد من الاعتراف بالصدمة النفسية ودمجها في العملية وعدم التعامل معها كإضافة. ويشمل ذلك مبادرات مجتمعية، ومجموعات دعم، وتدريب قادة المجتمع المشاركين في مبادرة الذاكرة
- ينبغي توفير نماذج مشاركة مرنة، فلا ينبغي إجبار الناجين على سرد قصصهم علناً إذا كانت الأشكال الخاصة أو ضمن مجموعات صغيرة تبدو أكثر أمناً.

### مبادرات بقيادة المجتمع

- تمويل مشاريع توثيق مجتمعية حيث يحتفظ الناجون بحقوق ملكية قصصهم باستخدام تقنيات التاريخ الشفوي، والتسجيلات المرئية، و/أو القصص المصورة.
- ضمان أن تكون التعويضات المجتمعية مكاملة للتعويضات المادية وليست بديلة عنها. ربط النصب التذكارية بمبادرات التعويض أو إعادة التأهيل أو دعم سبل العيش
- إصلاح وحماية المواقع المجتمعية الهامة، سواء كانت مبنى أو مساحة، والتي ترمز إلى وجود الناجين والضحايا
- التشجيع على استخدام الممارسات ذات الصلة الثقافية لتخليد التجارب، سواء من خلال الفن أو الموسيقى أو الصلاة أو الرقص أو فعاليات إحياء الذكرى أو الاحتفالات الدينية وما إلى ذلك.

## توصيات من مجموعات التركيز:



- لا ينبغي معالجة الصدمات النفسية في برامج الدعم النفسي والاجتماعي فحسب، بل يجب دمجها في برامج التعويض، ودعم سبل العيش، والخدمات الصحية، والإصلاحات المؤسسية.
- توفير خيارات سرية لمشاركة تجارب الناجين والضحايا وأفكارهم ومساهماتهم للحد من الوصم ومنع إعادة الصدمة
- ينبغي النظر في تدريب الناجين أنفسهم لتقديم الدعم النفسي للناجين الآخرين من خلال نموذج تدريب الأقران/تدريب المدربين للمساعدة في لامركزية خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتسهيل الوصول إليها للمجتمعات التي قد لا تثق في الرعاية التي تقدمها الدولة.
- تجاوز التركيز على الصدمات الفردية ليشمل الصدمات الجماعية داخل المجتمعات حسب الحاجة
- تحديد الأضرار والانتهاكات المرتكبة بوضوح، وعدم محاولة إخفاء أو تجميل ما حدث.
- التعاون مع وزارة الصحة أو إدارتها لتوسيع نطاق برامج الصحة النفسية بما يتجاوز نطاق اختصاص اللجنة لضمان استمرار الدعم
- دعم تكاليف الرعاية الطبية والصحية للناجين والضحايا حتى يتمكنوا من الحصول على الرعاية التي يحتاجونها
- توفير إمكانية وصول الناجين والضحايا إلى العيادات الخاصة عندما تكون العيادات العامة مكتظة وتفتقر إلى الموارد.
- تنفيذ برامج توعية مجتمعية لتحديد الصدمات النفسية، وتقديم الدعم والرعاية المباشرة لأفراد الأسرة، والتعرف على شبكات الإحالة ومقدمي الخدمات المحليين.
- تحديد الكيفية التي يبدو عليها الدعم النفسي والاجتماعي الشامل، مع تقديم الدعم القانوني والتشريعي لتعزيزه. التعاون مع مقدمي الخدمات المحليين لدعم هذا التوعية
- إنشاء عيادات متنقلة وزيادة عدد ممارسي الصحة النفسية في المجتمع لتقليل عوائق السفر.
- إقامة شراكات محلية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع لتطبيق دعم الصحة النفسية
- تقديم الاستشارات الأسرية والجماعية حسب الاقتضاء لمساعدة كل من الفرد والأطراف الأخرى المتضررة

## إحياء الذكرى والتعويضات الرمزية



أكد الناجون في جميع مجموعات التركيز والمقابلات أن التعويضات يجب أن تتجاوز الفرد فقط. لقد عانى العشرات إن لم يكن المئات من الآخرين من الانتهاكات التي وقعت، وفي هذه الحالات تعد التعويضات الجماعية إحدى السبل لمعالجة هذا الضرر الجماعي. أعرب الناجون مراراً وتكراراً عن إحباطهم من أن الروايات "الرسمية" لا تعكس تجربتهم والصدمة طويلة الأمد التي تعرضوا لها. إن تكريم هذه التجارب من خلال إحياء الذكرى والتعويضات الرمزية يعترف بهذه الحقائق الشخصية

- استثمار جزء من الأموال في حسابات تدر فوائد (مثل حساب توفير ذي عائد مرتفع) للحفاظ عليها ولضمان استمرار تقديم الدعم للضحايا بعد انتهاء التزامات اللجنة.
- تقديم خيارات للناجين بشأن ما إذا كانوا يرغبون في الحصول على دفعات دفعة واحدة أو دفعات على مدى فترة زمنية
- فرض ضرائب على الصناعات الاستخراجية التي استفادت خلال أعمال العنف، واستخدام هذه الغرامات لتمويل برامج التعويضات لإعادتها إلى الضحايا.

## دعم سبل العيش

- التعاون مع الشبكات المهنية والنقابات العمالية لدعم التدريب المهني للناجين والضحايا. تقديم تدريب على المهارات مصمم خصيصاً ليناسب مسؤوليات المرأة وجدولها الزمنية الحالية.
- الاستثمار في المبادرات الاقتصادية المجتمعية التي تعود بالنفع على المجموعات والأفراد. يجب ضمان أن يقود أفراد المجتمع هذه المبادرات المجتمعية.
- إنشاء تعاونيات للضحايا مزودة بالأراضي وعقود إيجار زراعية ومواشي ليعمل فيها الناجون والضحايا. سيكونون مسؤولين عن صيانة الأرض، وزراعة المحاصيل لتأمين احتياجاتهم الأساسية، ثم بيع هذه المحاصيل لتوفير دخل ورد الجميل للمجتمع.
- توفير فرص دخل أسهل من خلال منح منح بدء التشغيل أو قروض بدون فوائد للناجين والضحايا الذين يرغبون في بدء مشروع تجاري. يمكن للحكومة أيضاً تسريع إجراءات تسجيل الشركات للناجين والضحايا كجزء من برامج التعويضات
- تقديم إعانات لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية لتنفيذ دورات تدريبية لبناء المهارات. وبما أن منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية غالباً ما تمتلك هذه المهارات بالفعل، والحكومة لا تملك القدرة على توفير هذه التدريبات بشكل مباشر، فيمكنها سد هذه الفجوة من خلال تلقي المنح أو الإعفاءات الضريبية من الحكومة كجزء من برنامج التعويضات. المجالات ذات الصلة التي تم التوصية بها هي: الخياطة، والمنسوجات، والنجارة، والمحاسبة، وإدارة المكاتب، وتصميم الأعمال، والسياحة، والحرف اليدوية، وتقديم الطعام، والطهي، وقطاع الخدمات.

## الإصلاحات الهيكلية



إن تقديم التعويض عن الانتهاكات والأضرار السابقة ليس سوى جزء واحد من التعويضات، فالإصلاح الحقيقي يعني أيضاً ضمان عدم حدوث مثل هذه الانتهاكات والأضرار مرة أخرى. إن ما هو مطلوب للتعويضات إذن هو تشجيع إصلاح القوانين والمؤسسات التي سهلت العنف والاستبداد. إن الإصلاح الهيكلي هو تطور طبيعي للتعويضات، وقد دعا الناجون الذين شاركوا في البحث إلى إنفاذ أقوى لقوانين حماية المرأة، وبرامج التمكين الاقتصادي، وإصلاح شامل لنظام العدالة في بلدانهم. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تقلل المعايير الأبوية من خطورة العنف الجنسي، ومع ذلك لا تطبق الدول قوانين من شأنها معاقبة الجناة. قدم المشاركون في مجموعات التركيز لدينا توصياتهم بشأن الإصلاحات المطلوبة.



أكد العديد من الناجين والضحايا الذين تمت مقابلتهم كجزء من مجموعات التركيز لدينا أن الدعم المالي ودعم سبل العيش كان مصدر قلق رئيسي بالنسبة لهم. في كثير من الحالات، تكون النساء المشاركات أرامل و/أو فقدن إخوة وآباء كانوا المعيلين الماليين الوحيدين. في كثير من الحالات، لم يتمكن أولئك الذين كانوا ضمن مجموعات التركيز من إنهاء دراستهم إما بسبب الزواج المبكر، أو بسبب الاضطرابات الناجمة عن الصراع، أو بسبب مسؤولياتهم تجاه رعاية أسرهم وتربية أطفالهم. وقد منعهم ذلك من الحصول على وظائف طويلة الأجل والحفاظ عليها، والتي يمكن أن تدعم أسرهم. أشار أحد المشاركين في الاستطلاع في جنوب أفريقيا بقوله "يملك مضطهدونا مزارعهم وفنادقهم، أما نحن فنترك لنموت جوعاً في الشوارع." ونتيجة لذلك، ظل الحصول على تعويض مالي عن هذه الخسارة الناجمة عن النزاع أولوية قصوى بالنسبة لهم. بالنسبة للناجيات، الأمر لا يتعلق بالمال فقط، فالكثيرات ممن تحدثنا إليهن وصفن اضطرارهن للاختيار بين الذهاب إلى المواعيد الطبية أو إطعام أطفالهن، وفي أغلب الأحيان لا تختار النساء أنفسهن. بالإضافة إلى ذلك، أشار الناجون في مجموعات التركيز الخاصة بنا إلى أنهم لا يريدون مساعدات أو صدقات، بل يريدون المساهمة والعمل في مجتمعاتهم. وكما قال أحد الناجين في غامبيا: "نريد فقط فرصة لإعالة أنفسنا". وتسعى التوصيات التي شاركوها إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التعويض عن الضرر والمعاناة مع توفير فرص لتوليد الدخل للنساء.

### توصيات من مجموعات التركيز:



#### التعويض النقدي

- عند توزيع التعويضات المالية، يجب إعطاء الأولوية للدعم المالي المباشر للناجين حتى يتمكنوا من الاختيار والتخصيص وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة. التأكد من أن المبلغ يتناسب مع تكلفة المعيشة
- يجب نشر المعلومات والشفافية بشأن كيفية حساب المبالغ المحددة للتعويضات المالية حتى يفهم الناجون والضحايا ما تم تضمينه. وضع في الاعتبار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتكوين الأسرة، والوصمة الاجتماعية، ومسؤوليات تقديم الرعاية، وعدد الأطفال، والعوائق التي تحول دون الحصول على وظيفة عند إجراء هذه الحسابات.
- التنسيق مع الوزارات والإدارات المعنية (مثل الصحة والعدل والزراعة والداخلية وغيرها) لدراسة الميزانيات الحالية وتحديد المجالات التي يمكن تخصيص الأموال فيها لدعم وتنفيذ التوصيات المتعلقة ببرامج دعم سبل العيش
- يجب التأكد من أن الحصول على التعويض المالي لا يمنع الناجين والضحايا من الحصول على أشكال أخرى من الدعم مثل الرعاية الطبية أو دعم سبل العيش
- تجنب المدفوعات الهرمية التي تدفع مبالغ مختلفة بناءً على المخالفة التي حدثت. لاحظ الكثيرون أن هذا الأمر يسبب انقساماً واستياءً بين الضحايا، حيث يتساءل البعض: "لماذا يحصل من يتعرض للتعذيب على تعويض أكبر من من يتعرض للاغتصاب؟ لماذا نحصل على مبالغ مختلفة؟ هذا لا معنى له بالنسبة لنا".

## 8 الخاتمة

كما أظهر هذا البحث، فإن التعويضات هي عملية بقدر ما هي منتج. إن العمل على مكافحة الأضرار القائمة على النوع الاجتماعي، كما أظهر هذا البحث، يتطلب عملاً عميقاً ودقيقاً. أكد الناجون أن الضرر الذي تعرضوا له لم يحدث في فراغ أو بين عشية وضحاها، بل كان متجذراً في مجتمعات قللت من شأن تجارب النساء. وكما أشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة من غامبيا، فإن النضال من أجل إدماج النوع الاجتماعي "يهاض قروناً من النظام الأبوي". إن إدماج النوع الاجتماعي ليس مجرد فجوة في السياسات، بل هو تحول في طريقة التفكير ويتطلب إعادة تصور مؤسساتنا ومعاييرنا وحياتنا اليومية. خلال هذا البحث، حثنا الناجون والضحايا على التفكير فيما هو أبعد مما تم فعله من قبل. لقد ذكرونا بأن التعويضات يجب أن تُبنى من الصفر، وأن تُصاغ من قبل أولئك الأكثر تضرراً، وأن تكون شاملة للاعتراف بالنطاق الكامل لتجاربيهم.

**خلال هذا البحث، حثنا الناجون والضحايا على التفكير فيما هو أبعد مما تم فعله من قبل. لقد ذكرونا بأن التعويضات يجب أن تُبنى من الصفر، وأن تُصاغ من قبل أولئك الأكثر تضرراً، وأن تكون شاملة للاعتراف بالنطاق الكامل لتجاربيهم.**

توفر التعويضات الشاملة للنوع الاجتماعي للممارسين فرصة للاعتراف بالإخفاقات والتحديات المؤسسية، وتوفير الاعتراف والإقرار بالأضرار الخفية. في كل دولة تم فحصها في هذه الدراسة، شارك الناجون أحزانهم وصدماهم، ولكن أيضاً تصميمهم على صنع مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. في نهاية المطاف، لا يكمن وعد التعويضات الشاملة للجنسين في ما يمكن أن تقدمه فحسب، بل في إعادة تصور المؤسسات التي تقدم العدالة والدعم والرعاية لجميع الناجين والضحايا. وكما أشار أحد الذين أجريت معهم المقابلات، فإن "العدالة الانتقالية توفر لحظات تخرج فيها الدول من الصراع، وتكشف عن مكنوناتها وأرواحها، وتسعى بصدق إلى التحسين". إن التعويضات ليست سوى الخطوة الأولى نحو هذا الواقع، فالتغيير التحويلي يتجاوز تفويضات اللجان ودورات المانحين، وهو التزام يومي بالتغيير.



### الإصلاح المؤسسي

- التدريب الإلزامي على مراعاة النوع الاجتماعي والدعم النفسي والاجتماعي للعاملين في مجال الصحة، والشرطة، ومسؤولي المحاكم، أو أي جهة أخرى من مقدمي الخدمات الذين سيتواصلون مباشرة مع الناجين والضحايا، وذلك لترسيخ مراعاة النوع الاجتماعي والممارسات المراعية للصدمة النفسية.
- وضع بروتوكولات تركز على الناجين للإبلاغ والإحالة والمتابعة
- إصلاح قوانين الميراث التي تنتهك حق المرأة في الملكية أو التعويض أو الاعتراف ببعض الانتهاكات
- إنشاء لجان معنية بالنوع الاجتماعي في كل قسم لضمان مراعاة إدماج النوع الاجتماعي في جميع الأقسام
- في الحالات التي رُفض فيها العفو عن الجناة، يجب توفير سبل لتحقيق العدالة للناجين. قد يشمل ذلك الدعم القانوني، وتغطية رسوم المحكمة والتكاليف الأخرى المتعلقة بالمقاضاة.
- آليات فحص أكثر صرامة لضمان منع الجناة المذكورين من تولي أي منصب عام حتى في الحالات التي يُمنح فيها العفو
- إلزام تقديم تقارير دورية وعلنية حول تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة
- الاعتراف بالاغتصاب والعنف الجنسي وتكريسهما في القانون كجرائم سياسية يعاقب عليها القانون بشدة

### إصلاح التعليم

- دمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتربية المدنية في المناهج الدراسية للمساعدة في التوعية والوقاية.
- دعم الرسوم الدراسية لأبناء الناجين والضحايا للالتحاق بالمدارس
- دمج الذاكرة والتاريخ الشفوي ومعايير النوع الاجتماعي الصحية في المناهج الدراسية باستخدام شهادات الناجين (بموافقتهم).
- إنشاء منح دراسية وبرامج تدريب تقني لأبناء الناجين والضحايا للالتحاق بالجامعة
- برامج تعليمية مرنة للكبار تشمل خيارات الدوام الجزئي أو عن بعد للنساء الراغبات في إعادة التدريب أو إكمال تعليمهن
- إنشاء برامج زمالة في مجالات تركز على محددة مثل الرعاية الصحية، والتدريس، وريادة الأعمال، والصحة النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي لتشجيع الناجين والضحايا على ممارسة مهن تدعم الاستقرار على المدى الطويل

## الملحق 2 - غامبيا

عانى سكان غامبيا، البالغ عددهم حوالي 2.6 مليون نسمة، من 22 عاماً من الحكم الاستبدادي بقيادة يحيى جامع من عام 1994 إلى عام 2017. وقد اتسمت هذه السنوات بالاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي واضطهاد الصحفيين والمعارضين السياسيين على يد نظام جامي.<sup>1</sup> منذ نفي جامي، شهدت البلاد انفتاحاً ديمقراطياً هشاً ولكنه هام، حيث انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5-6% في عام 2024، وساهمت التحويلات المالية في دعم سبل عيش الأسر.<sup>2</sup>

قامت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات (TRRC)، التي تم إنشاؤها في عام 2017، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة حكم جامي. بين عامي 2018 و 2021، جمعت المنظمة أكثر من 2600 إفادة وأجرت 392 جلسة استماع عامة، موثقةً التعذيب والعنف الجنسي وحملات مطاردة الساحرات والإعدامات خارج نطاق القضاء والفساد. أوصى تقريرها النهائي (نوفمبر 2021) بالملاحقات القضائية والتعويضات التي تقدر بنحو 205 مليون دولار غوام (≈3.2 مليون دولار أمريكي).<sup>3</sup> وقد قبلت الورقة البيضاء للحكومة (مايو 2022) معظم التوصيات، والتزمت بالمساءلة والتعويضات.<sup>4</sup> وبحلول عام 2022، خصصت 50 مليون دولار غامبي، ثم زادت إجمالي المساهمات إلى 200 مليون دولار غامبي للتعويضات. بحلول منتصف عام 2023، تلقى أكثر من 1000 ضحية شكلاً من أشكال التعويض، يتراوح بين دفعات مالية مقطوعة ودعم طبي.<sup>5 6</sup>

كان التنفيذ غير منظم ومثيراً للجدل. على الرغم من صرف الأموال، إلا أن العديد من الضحايا - وخاصة الناجين من العنف الجنسي - يجادلون بأن التعويضات بطيئة وغير كافية. على الصعيد الدولي، تتقدم المساءلة. في مايو 2024، استخدمت المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية الأدلة التي تم جمعها من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة لإدانة وزير الداخلية السابق عثمان سونكو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.<sup>7</sup> علاوة على ذلك، في ديسمبر 2024، وافق قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) على إنشاء محكمة خاصة مختلطة لمحاكمة جرائم عهد جامي. على الصعيد المحلي، اعتمدت وزارة العدل خطة تنفيذية، لكن المجتمع المدني يحذر من التأخيرات ونقص التمويل وخطر الإرهاب السياسي. تواصل جمعيات الضحايا الضغط من أجل تعويضات شاملة وتحقيق العدالة، خشية أن يتلاشى الزخم إذا توقفت الملاحقات القضائية.

1 منظمة العفو الدولية. يشكل خطراً على المعارضة: حقوق الإنسان مهددة في غامبيا [AFR 27/4138/2016]. منظمة العفو الدولية،

2 يونيو 2016

2 البنك الدولي (2024). التحديث الاقتصادي لغامبيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

3 لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا (2021). التقرير النهائي. بانجول

4 حكومة غامبيا (2022). ورقة بيضاء حول توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. بانجول: وزارة العدل

5 اللجنة الدولية للحقوقيين (2022). تقديم بشأن مشروع قرار للجنة الحقيقة والمصالحة. جنيف.

6 (2022) (Jallow, F. & Sarr, A. (eds.)). غامبيا في مرحلة انتقالية: نحو عهد جديد من حقوق الإنسان والديمقراطية. داكار:

CODESRIA

7 (2024) TRIAL International). ملخص الحكم: قضية عثمان سونكو. Bern.

## الملحق 1 - جنوب أفريقيا

في عام 1994، أنهى انتقال جنوب إفريقيا إلى الحكم الديمقراطي ما يقرب من نصف قرن من نظام الفصل العنصري. ومع ذلك، لا تزال البلاد اليوم تعاني من تفاوتات حادة: إذ يبلغ معامل جيني فيها حوالي 0.65، وهو من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، ووصلت نسبة البطالة إلى 31.9% في أواخر عام 2024، مما أثر بشكل غير متناسب على السود والنساء في جنوب إفريقيا.<sup>1</sup> 2 (إحصاءات جنوب أفريقيا، 2024). ويتفاقم هذا التهمش الاجتماعي بسبب أحد أعلى معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم. سجلت الأرقام الرسمية مقتل أكثر من 1100 امرأة في ثلاثة أشهر فقط من عام 2024، مما يجعل قتل النساء مؤشراً رئيسياً على "الانتقال غير المكتمل" في جنوب إفريقيا.<sup>3 4</sup>

أصبحت لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) - التي تم إنشاؤها بموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة (1995) - رمزاً للانتقال التفاوضي في جنوب إفريقيا. قدم أكثر من 21 ألف ضحية بياناتهم، وتقدم أكثر من 2000 من الجناة بطلبات للعتف.<sup>5</sup> لقد ساهم عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، الذي تم بثه على الصعيد الوطني، في إيصال قصص الناجين إلى المجال العام.<sup>6 7</sup> وفيما يتعلق بالتعويضات، أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة بتقديم إغاثة مؤقتة عاجلة، وتعويضات رمزية، وإعادة تأهيل المجتمع على المدى الطويل. في عام 2003، أذنت الحكومة بصرف تعويضات فردية لمرة واحدة قدرها 30,000 راند (ما يعادل 4,500 دولار أمريكي تقريباً في ذلك الوقت) لكل ضحية معترف بها. على الرغم من إنفاق ما يقرب من مليار راند على التعويضات بحلول عام 2012، إلا أن جماعات الناجين انتقدت باستمرار النطاق الضيق للضحايا المؤهلين للحصول على التعويضات مقارنة بالرؤية الأوسع للجنة الحقيقة والمصالحة.<sup>8 9</sup> (James, 2008; Villa-Vicencio & Doxtader, 2004).

بعد مرور عقدين من الزمن على إنجاز لجنة الحقيقة والمصالحة لتقريرها ونشره، لا يزال تنفيذ توصياتها غير مكتمل. لا تزال مبالغ كبيرة غير منفقة في صندوق الرئيس، وكانت الملاحظات القضائية التي أعقبت لجنة الحقيقة والمصالحة ضئيلة، على الرغم من استمرار النقاضي من قبل عائلات الضحايا. يرى الكثيرون أن تقاعس الدولة بمثابة خيانة لوعود لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث لا يزال الناجون ينتظرون برامج مجتمعية ونصب تذكارية رمزية وتعويضات اجتماعية واقتصادية ذات مغزى. إن استمرار عدم المساواة الشديدة، والظلم في الأراضي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع يوضح كيف أن تسوية العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا أكدت على الحقيقة والمصالحة لكنها تركت التعويضات والمساءلة دون إتمام.

- 1 Seekings, Jeremy, and Nicoli Natrass. الطبقة والعرق وعدم المساواة في جنوب أفريقيا. دار نشر جامعة بيل، 2005. SAHistory. [https://sahistory.org.za/sites/default/files/archive-files/professor\\_jeremy\\_seekings\\_nicoli\\_natrass\\_classbookos.org\\_.pdf](https://sahistory.org.za/sites/default/files/archive-files/professor_jeremy_seekings_nicoli_natrass_classbookos.org_.pdf)
- 2 إحصاءات جنوب أفريقيا (2024). المسح الفصلي للقوى العاملة، الربع الرابع من عام 2024. بريتوريا.
- 3 Jewkes, R., Morrell, R., Hearn, J., Lundqvist, E., Blackbeard, D., Lindegger, G., ... Gottzén, L. (2015). المهمة: الجمع بين النظرية والتطبيق في التدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. الثقافة والصحة والجنسانية، 17 (ملحق 2)، 112-127.
- 4 جهاز الشرطة الجنوب أفريقية (2025). إحصاءات الجريمة الفصلية. بريتوريا.
- 5 جمهورية جنوب أفريقيا (2003). تقرير صندوق الرئيس. بريتوريا.
- 6 لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا (1998). التقرير النهائي. كيب تاون: Juta.
- 7 Borraine, A. (2000). A Country Unmasked. داخل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- 8 James, W. (2008). الإدماج والتهميش في المرحلة الانتقالية بجنوب أفريقيا. Routledge: New York.
- 9 Villa-Vicencio, C. & Doxtader, E. (eds.) (2004). قطع من الأحجية: الكلمات المفتاحية حول المصالحة والعدالة الانتقالية. كيب تاون: (معهد العدالة والمصالحة)

## الملحق 4 - كينيا

على الرغم من أن كينيا لطالما كانت المركز الاقتصادي لشرق إفريقيا، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 5٪ في العقد الماضي، إلا أن الانتخابات لا تزال بؤراً ساخنة للعنف. أسفرت أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في الفترة 2007-2008 عن مقتل 1133 شخصاً، وتشريد 650 ألفاً، واتسمت بانتشار واسع للعنف الجنسي وإطلاق النار من قبل الشرطة.<sup>1</sup> 2. سعى دستور عام 2010 إلى معالجة إخفاقات الحكم من خلال ضوابط وتوازنات جديدة، لكن قضايا الإفلات من العقاب، والاستيلاء على الأراضي، وعدم المساواة لا تزال قائمة.

تم إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (TJRC) بموجب قانون عام 2008 وقدمت تقريرها في عام 2013، موثقة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفترة من 1963 إلى 2008. وقد فصل التقرير النهائي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والظلم التاريخي المتعلق بالأراضي، والجرائم الاقتصادية، والعنف الانتخابي، موصياً بالملاحقات القضائية والإصلاحات والتعويضات. في مارس 2015، أصدر الرئيس أوهورو كينياتا اعتذاراً رسمياً وأعلن عن إنشاء صندوق العدالة التصالحية بقيمة 10 مليارات شلن كيني (حوالي 100 مليون دولار أمريكي في ذلك الوقت) لتقديم التعويضات للضحايا.<sup>3</sup>

ظلت توصيات لجنة مراجعة قضايا العمل غير منفذة إلى حد كبير. لم يعتمد البرلمان التقرير النهائي بعد، وعلى الرغم من الوعود المتكررة، لم يتم تفعيل صندوق العدالة التصالحية. ومع ذلك، في عام 2025، صدر حكم تاريخي بموجب الائتماس رقم 122 (2013) يقضي بمنح 16 مليون شلن كيني (≈ 120 ألف دولار أمريكي) لأربعة ناجين من العنف الجنسي الذي أعقب الانتخابات - وهو أول تعويض حكومي لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالحملة الانتخابية في تاريخ كينيا.<sup>4</sup> على الرغم من الإشادة بها باعتبارها سابقة، إلا أن جماعات الناجين تشير إلى أن المبلغ متواضع مقارنة بالضرر الذي لحق بالضحايا، وتواصل التأكيد على الحاجة إلى تعويضات منهجية بدلاً من التقاضي حالة بحالة.

1 اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان (2008). على حافة الهاوية: تقرير عن حقوق الإنسان حول أعمال العنف التي شهدتها كينيا بعد انتخابات عام 2007. نيروبي.  
2 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (2008). تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كينيا، فبراير 2008. جنيف: الأمم المتحدة.  
3 لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا (2013). التقرير النهائي. نيروبي.  
4 المحكمة العليا في كينيا (2025). الائتماس رقم 122 لسنة 2013، الحكم بشأن التعويضات المتعلقة بـ CRSV. نيروبي: السلطة القضائية في كينيا

## الملحق 3 - رواندا

أسفرت الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام 1994 ضد التوتسي عن مقتل ما يقدر بنحو 800 ألف شخص في غضون 100 يوم، مخلفةً ندوباً ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة في رواندا.<sup>1</sup> ومنذ ذلك الحين، أعادت رواندا بناء نفسها بقدرات حكومية قوية، وحققت تعليمًا ابتدائيًا شبه شامل، وتغطية صحية، ونموًا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7٪ على مدى عقدين من الزمن. ومع ذلك، لا يزال المجال السياسي خاضعاً لسيطرة محكمة، ولا تزال النقاشات حول الذاكرة والعدالة والمصالحة محل جدل.

في أعقاب الإبادة الجماعية، اتبعت رواندا نهجاً مزدوجاً للعدالة من خلال الجهود المبذولة عبر الآليات الدولية والمحلية. وعلى الصعيد الدولي، قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (-1994-2015)، ومقرها أروشا، بمحاكمة 93 فرداً، وأدانت 62 منهم. على الصعيد المحلي، قامت محاكم غاكاكا (2002-2012) بمعالجة ما يقرب من 1.9 مليون قضية، شملت حوالي 1.2 مليون مشتبه به، مما يجعلها عملية المساءلة المجتمعية الأكثر شمولاً في التاريخ.<sup>2 3</sup> تم إضفاء الطابع المؤسسي على التعويضات من خلال صندوق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية (FARG)، الذي تم إنشاؤه في عام 1998، وتم تمويله في البداية بنسبة 5٪ من الإيرادات المحلية الوطنية.<sup>4</sup> بحلول عام 2012، قام صندوق FARG بتمويل تعليم 109,000 طفل من أبناء الناجين، وبناء أكثر من 40,000 منزل، ودعم الآلاف من خلال مشاريع الرعاية الصحية والدخل.<sup>5</sup>

على الرغم من إغلاق محاكم غاكاكا في عام 2012، إلا أن مساعدة الناجين مستمرة من خلال صندوق FARG وبرامجها التابعة. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد جمعيات الناجين أن التعويضات لا تزال غير كافية، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب أثناء الإبادة الجماعية وأصيبن بفيروس نقص المناعة البشرية، ولالأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي في زمن الحرب. وتواصل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية (IRMCT) مقاضاة الهاربين في الخارج، بينما تسعى رواندا بنشاط إلى عمليات التسليم. تستمر المناقشات الدولية حول أوجه القصور في الإجراءات القانونية الواجبة في قضية غاكاكا واستخدام الدولة لذاكرة الإبادة الجماعية كأداة سياسية، لكن نطاق المساءلة غير مسبوق.

1 المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (2015). تقرير إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أروشا: الأمم المتحدة.  
2 (Ingelaere, B. (2016). داخل محاكم غاكاكا في رواندا: السعي لتحقيق العدالة بعد الإبادة الجماعية. Madison: دار نشر جامعة ويسكونسن  
3 (Clark, P. (2010). محاكم غاكاكا، العدالة والمصالحة في رواندا بعد الإبادة الجماعية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبرج.  
4 جمهورية رواندا (1998). قانون إنشاء صندوق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية (FARG). كيغالي  
5 (Longman, T. (2017). الذاكرة والعدالة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبرج.

## الملحق 6 - غينيا

منذ استقلالها، هيمنت على تاريخ غينيا أنظمة الحكم الاستبدادي، والمجالس العسكرية، والانتقالات المتنازع عليها. على الرغم من أن البلاد غنية بالموارد من البوكسيت والذهب وخام الحديد، إلا أنها لا تزال من بين أفقر دول العالم، حيث أثر الفقر على 43.7% من السكان في عام 2023<sup>1</sup>. ومع ذلك، فإن أكثر الفئات رمزية التي تشكل نقاشات العدالة هي مذبحه الملعب في 28 سبتمبر 2009<sup>2</sup> حيث أطلقت قوات الأمن النار على تجمع للمعارضة في كوناكري، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 156 شخصاً وارتكاب أعمال عنف جنسي واسعة النطاق ضد أكثر من 100 امرأة<sup>3</sup>.

لم تقم غينيا بتشكيل لجنة تقصي حقائق على مستوى البلاد. بدلاً من ذلك، تركز جهود المساءلة على مذبحه عام 2009. بعد سنوات من التأخير، بدأت المحاكمة في سبتمبر 2022، حيث تم توجيه الاتهام إلى 11 مسؤولاً رفيع المستوى، بمن فيهم زعيم المجلس العسكري آنذاك موسى داديس كامارا. في 31 يوليو 2024، أدانت محكمة ديكسين الجنائية 8 متهمين، من بينهم كامارا، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. تراوحت الأحكام بين 10 سنوات والسجن المؤبد<sup>4</sup>. وأمرت المحكمة أيضاً بتعويض الضحايا بمبلغ إجمالي يقارب 40 مليون دولار أمريكي، مع تحميل الدولة المسؤولية المشتركة<sup>5</sup>.

في أوائل عام 2025، أعلنت الحكومة الغينية أنها ستغطي التعويضات، إلا أن صرفها حتى الآن كان غير منتظم، ولا تزال جمعيات الضحايا متشككة في الوفاء الكامل بالتعويضات. لا تزال الطعون جارية، حيث يؤكد المجتمع المدني على ضرورة أن تشمل التعويضات الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي للناجين من العنف الجنسي. في مارس 2025، منح الرئيس دومبويا عفواً صحياً لداديس كامارا، الأمر الذي أثار جدلاً وطنياً رغم أنه لم يلغى الإدانات أو أوامر التعويض. لا تزال هذه القضية واحدة من أبرز الأمثلة على محاكمات الفئات التي تقودها الدولة في غرب إفريقيا، ولكنها في الوقت نفسه توضح هشاشة العدالة الانتقالية في البيئات السياسية المتقلبة.

1 البنك الدولي.. استطلاع الرأي العام في غينيا للسنة المالية 2023 - تقرير النبط: جداول تتضمن تفاصيل البيانات (باللغة الإنجليزية). واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099130301102415304>

2 هيومن رايتس ووتش (2010). الاثنين الدامي: مجزرة واغتصابات 28 سبتمبر التي ارتكبتها قوات الأمن في غينيا. New York: هيومن رايتس ووتش

3 الأمم المتحدة (2009). تقرير اللجنة الدولية للتحقيق بشأن غينيا. جنيف: الأمم المتحدة.

4 منظمة العفو الدولية (2023). غينيا: العدالة لضحايا مذبحه 28 سبتمبر. London: منظمة العفو الدولية

5 (JusticeInfo (2024). "أحكام محاكمة ملعب غينيا". 31 JusticeInfo.net يوليو 2024

## الملحق 5 - سيراليون

في الفترة من عام 1991 إلى عام 2002، أسفرت الحرب الأهلية في سيراليون عن مقتل أكثر من 50 ألف شخص، وتشريد مليوني شخص، واشتهرت بعمليات البتر والعنف الجنسي المنهجي. ومنذ ذلك الحين، حققت البلاد استقراراً نسبياً وإصلاحاً مؤسسياً تدريجياً. شهدت السنوات الأخيرة تغييرات تشريعية تقدمية، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام في عام 2021 وقانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022/23)، الذي ينص على تمثيل المرأة بنسبة 30% في المناصب العامة ويعزز حقوق المرأة الاقتصادية.<sup>1</sup>

لجنة الحقيقة والمصالحة (2002-2004)<sup>2</sup> تم تشغيلها بالاشتراك مع المحكمة الخاصة لسيراليون (2002-2013) (SCSL)<sup>3</sup>. سلطت لجنة الحقيقة والمصالحة الضوء على الدور المحوري للأطفال الجنود والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي خلال الحرب، وأوصت بتقديم تعويضات للمبتورين وأرامل الحرب والأطفال والناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي. برنامج التعويضات، الذي تنفذه اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي (NaCSA)<sup>4</sup> بدعم من المانحين، تم صرف المساعدات لأكثر من 33000 مستفيد، بما في ذلك 10753 منحة نقدية في عام 2012 وحده (تقارير المنظمة الدولية للهجرة وصندوق دعم السياسات).<sup>5</sup> ومع ذلك، فإن الأموال المتاحة التي تبلغ حوالي 13 مليون دولار أمريكي كانت أقل بكثير من رؤية لجنة الحقيقة والمصالحة، مما أدى إلى تغطية محدودة وتوقف العمل بعد عام 2013.

تؤكد جماعات الضحايا أن التعويضات كانت جزئية ومحددة زمنياً، مع عدم كفاية الأحكام المتعلقة بالرعاية الصحية المستدامة، أو الخدمات النفسية والاجتماعية، أو سبل العيش. اعتماد قانون المساواة بين الجنسين وإلغاء عقوبة الإعدام<sup>6</sup> وقد تم الترحيب بها باعتبارها تقدماً معيارياً، لكن الناجين يشيرون إلى أن عود العدالة الانتقالية لا تزال غير مكتملة. وتستمر المطالبة بإنشاء صندوق استئماني دائم للتعويضات ولتقديم دعم مراعي للنوع الاجتماعي مصمم خصيصاً للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالجنس، والذين ما زالوا من بين الفئات الأكثر تهميشاً.

1 حكومة سيراليون (2022). قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فريتاون  
2 لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون (2004). التقرير النهائي. فريتاون  
3 المحكمة الخاصة لسيراليون (2013). تقرير الإنجاز النهائي. فريتاون  
4 اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي (2013). التقرير النهائي عن برنامج التعويضات. فريتاون: NaCSA  
5 اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي (2013). التقرير النهائي عن برنامج التعويضات. فريتاون: NaCSA  
6 حكومة سيراليون (2021). إلغاء قانون عقوبة الإعدام. فريتاون

- In Rubio-Marín, J. (2006). ربط النوع الاجتماعي والتعويضات في بيرو: فرصة ضائعة. (Guillerot, J. (2006) What Happened to the Women (.R. (ed) مجلس البحوث الاجتماعية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- In Hamber, B. and Palmary, I. (2009). النوع الاجتماعي، وإحياء الذكرى، والتعويضات الرمزية. (Rubio-Marín, R. (ed) The Gender of Reparations . مطبعة جامعة كامبرج.
- (ICTJ (2014). أن تسير بحرية بقلبٍ واسع: دراسة حول احتياجات وتطلعات ضحايا الانتهاكات المرتبطة بالنزاعات في نيبال لتحقيق العدالة التعويضية. New York: المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- المحكمة الجنائية الدولية (2021). أمر التعويضات في قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا. ICC-01/04-02/06.
- المحكمة الجنائية الدولية (2023). القرار الأول بشأن مسودة خطة تنفيذ التعويضات في نتاغاندا. ICC-01/04-02/06.
- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2001). المدعي العام ضد كونارك وآخرين، الحكم، القضية رقم IT-96-23-1-T و IT-96-23-T.
- برنامج النوع الاجتماعي في مكتب منظمة مراقبة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. إرشادات بشأن التعويضات التحويلية للناجين من العنف الجنسي. 2019.
- (Jones, E. (2020). النوع الاجتماعي والتعويضات: السعي لتحقيق العدالة التحويلية. في فيرستمان، سي. وجوتز، إم. Ferstman, C. and Goetz, M. التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. Brill.
- (Kusafuka, A., (2009). لجان تقصي الحقائق والنوع الاجتماعي: دراسة حالة من جنوب أفريقيا. المجلة الأفريقية لحل النزاعات، 9(2)، ص 45-67.
- (Laplante, L. (2007). حول عدم قابلية الحقوق للتجزئة: لجان الحقيقة، والتعويضات، والحق في التنمية. مجلة بيل لقانون حقوق الإنسان والتنمية، 10(1)، ص 141-177.
- (Mazurana, D., Atim, T., Brunet, A. and Kezie-Nwoha, H. (2013). جعل العلاج والتعويض العادل بين الجنسين ممكناً: حماية حقوق النساء والفتيات في شمال أوغندا الكبرى. Isis-WICCE and Tufts University.
- (Moffett, L., (2017). التعويضات للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية: هل ثمة سبيل جديد للمضي قدماً؟ المجلة الدولية لحقوق الإنسان، 21(9)، ص 1204-1222.
- (Muddell, K. (2009). القيود والفرص المتاحة للتعويضات من أجل تمكين المرأة. ورقة إحاطة صادرة عن اللجنة الدولية للعدالة الانتقالية.
- O'Rourke, C., 2017. العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي. في: S. Buckley-Zistel, T. Koloma, Beck, C. Braun and F. Mieth, eds دليل بحثي حول العدالة الانتقالية. Edward Elgar Publishing, pp. 117-141.
- (Painter, G.R., (2011). التفكير بما يتجاوز الحقوق: نحو نظريات نسوية للتعويضات. في: M.A. Fine, man and E. Zinsstag, eds. وجهات نظر نسوية حول العدالة الانتقالية. Ashgate: Farnham.
- (Porter, E. (2013). إعادة التفكير في تمكين المرأة. مجلة بناء السلام والتنمية، 8(1)، ص 1-14. المدعي العام ضد أكابسو، الحكم، 2 سبتمبر/أيلول 1998، الفقرة 731، 732 [https://hrlibrary.umn.edu/instree/ICTR/AKAYESU\\_ICTR-96-4/Judgment\\_ICTR-96-4-T.html](https://hrlibrary.umn.edu/instree/ICTR/AKAYESU_ICTR-96-4/Judgment_ICTR-96-4-T.html)
- (Robins, S. (2011). أن تعيش كما يعيش الكينيون الآخرون: دراسة حول المطالب التعويضية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا. ICTJ.
- (Rubio-Marín, R. (2006). ماذا حدث للنساء؟ النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. مجلس البحوث الاجتماعية ومجلس العدالة الجنائية الدولية.

# المصادر

- (Aoláin, F.N., O'Rourke, C. and Swaine, A., (2015). تحويل التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: المبادئ والممارسة. مجلة هارفارد لحقوق الإنسان، 28، ص 97-146.
- الاتحاد الأفريقي سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2019  
[https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au\\_tj\\_policy\\_eng\\_web.pdf](https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_eng_web.pdf)
- منظمة العفو الدولية. حكم حسين حبري: قرار تاريخي يحقق العدالة لعشرات الآلاف من الضحايا. 30 مايو 2016  
<https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2016/05/hissene-habre-verdict-landmark-decision-brings-justice-for-tens-of-thousands-of-victims/>
- (Bernstein, A. (2010). نظرية المسؤولية التقصيرية، والتمويل الأصغر، والمساواة بين الجنسين تتلاقى في التعويضات المالية. (In Rubio-Marín, R. (ed). The Gender of Reparations. مطبعة جامعة كامبرج.
- (Borer, T.A., (2017). الحرب القائمة على النوع الاجتماعي والسلام القائم على النوع الاجتماعي: لجان الحقيقة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع: دروس من جنوب أفريقيا. في: C.M. Renzetti, ed. النظريات النسوية للجريمة. London: Routledge, pp.523–547.
- (Carranza, R. (2009). الحق في التعويضات في حالات الفقر. إحاطة إعلامية من المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- (Charlesworth, H. and Chinkin, C. (1993). The Gender of Jus Cogens. مجلة حقوق الإنسان الفصلية، 15(1)، ص.63–76.
- (Correa, C., Guillerot, J. and Magarrell, L. (2009). التعويضات ومشاركة الضحايا: نظرة على أجندة الحقيقة والعدالة والتعويض في كولومبيا. ICTJ.
- (Couillard, V., (2007). إعلان نيروبي: إعادة تعريف التعويض للنساء ضحايا العنف الجنسي. المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 1(3)، ص 444-453.
- (Dal Secco, A., (2012). لجان الحقيقة والمصالحة والعدالة بين الجنسين. في: F. Ní Aoláin, D.F. Haynes and N. Cahn, eds. السلام القائم على النوع الاجتماعي: نضالات المرأة من أجل العدالة والمصالحة في فترة ما بعد الحرب. London: روتليدج، الصفحات 65-106.
- (De Greiff, P. (2014). تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والتعويضات و ضمانات عدم التكرار. وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/27/56.
- (Durbach, A. and Chappell, L. (2014). تجاوز عصر الإفلات من العقاب: ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي و وعد التعويضات. المجلة الدولية للسياسة النسوية، 16(4)، ص.562–543.
- (Fernandes Veloso, Jéssica (2025). من الإدراك إلى التحول: تعزيز التعويضات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التفكيك الاستعماري والتقاطعي في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- Gamboa, J.C., 2007. السعي للحصول على تعويضات شاملة عن جرائم قتل واختفاء النساء في سيوداد خواريز: منظور جنساني وثقافي. موجز حقوق الإنسان، 14(2)، ص.7–11.
- (Goldblatt, B. (2006). تقييم المحتوى الجنساني للتعويضات: دروس من جنوب أفريقيا. في روبيو-مارين، ر. (محرر) Rubio-Marín, R. ماذا حدث للنساء؟ النوع الاجتماعي والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان. مجلس البحوث الاجتماعية ومجلس العدالة الجنائية الدولية.
- González et al ("Cotton Field") ضد المكسيك (2009). محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، حكم صادر في 16 نوفمبر 2009.

- (Rubio-Marín, R. (2009). جنس التعويضات: زعزعة التسلسلات الهرمية الجنسية مع معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. مطبعة جامعة كامبرج.
- (Rubio-Marín, R., (2012). التعويضات عن العنف الجنسي والإنجابي المرتبط بالنزاعات: عشرة مبادئ. مجلة ويليام وماري للمرأة والقانون، 19، ص 69-94.
- (Rubio-Marín, R. and Estrada-Tanck, D., (2020). معايير العدالة الانتقالية بشأن التعويضات للنساء اللواتي تعرضن للعنف في الممارسة القانونية المتطورة للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 14(3)، ص.584-566.
- (Suchkova, M. (2011). أهمية عملية التعويضات التشاركية وعلاقتها بمبادئ التعويض. شبكة العدالة الانتقالية بجامعة إسيكس، وحدة التعويضات، ورقة إحاطة رقم 5.
- تايلور، د. (2014). مشاركة الضحايا في آليات العدالة الانتقالية: قوة حقيقية أم طقوس جوفاء؟ ورقة نقاشية حول مراقبة الإفلات من العقاب.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2005). المبادئ والتوجيهات الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض. A/RES/60/147.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022). النوع والعدالة الانتقالية مجموعة أدوات للممارسين. New York: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (Walker, M. U. (2009). Gender and Violence in Focus: النوع الاجتماعي والعنف في دائرة الضوء: A Background for Gender Justice in Reparations خلفية عن العدالة بين الجنسين في التعويضات. المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 11(1)، ص.139-123.
- (Yepes, R.U., (2009). التعويضات التحويلية عن الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان: بين العدالة التصحيحية والعدالة التوزيعية. المجلة الهولندية الفصلية لحقوق الإنسان، 27(4)، ص.647-625.

